

جائزة الملك عبد الله الثاني  
لميز الأداء الحكومي والشفافية  
البوابة السابعة (٢٠١٤/٢٠١٥)  
المرحلة الفضية  
المركز الأول



بسم الله الرحمن الرحيم



وزارة التخطيط والتعاون الدولي



التقرير السنوي 2016



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين





صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد



## كلمة وزير التخطيط والتعاون الدولي المهندس عماد نجيب الفاخوري

يأتي اصدار تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي للعام 2016 في مرحلة تتطلب تكثيف الجهود والسعي لتعزيز دور هذه الوزارة في المساهمة في جهود الحكومة لتحقيق التنمية المستدامة، وتنفيذ المهام المناطة بها وتحقيق اهدافها على اتم وجه وبأفضل السبل وحسب افضل الممارسات.

لقد استطاع الأردن، وبقيادة جلالة الملك (حفظه الله)، أن يبني علاقات متميزة مع مختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية، وزيادة المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة لتأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية، كمساهم رئيسي في تعزيز النمو والتنمية المستدامة، معززاً جلالته مكانة الأردن والأردنيين على الصعيدين الإقليمي والدولي، فاستطعنا بحمد الله الحصول على وضع متقدم في العلاقات الدولية، وذلك إدراكاً من هذه الدول لمحورية الدور الذي يضطلع به الأردن كلاعب رئيسي في منطقة الشرق الأوسط والإقليم.

واعترافاً بصدقية ومصادقية مسيرة الإصلاح التي قادها جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين (حفظه الله ورعاه)، والتي حفظت امن وأمان الأردن واستقراره ومنعته في أصعب الظروف التي تمر بها المنطقة، قمنا خلال عام 2016 بالعمل على مواجهة التحديات الاقتصادية الصعبة وتحويلها الى فرص، وتم اطلاق خطة الاستجابة للالزمة السورية 2016-2018، بالتعاون مع المجتمع الدولي والجهات المانحة ومنظمات الامم المتحدة والمؤسسات التمويلية الدولية وجميع الشركاء الدوليين، وذلك للتخفيف من الاعباء التي يتحملها الاردن نتيجة استضافته الاعداد المتزايدة من اللاجئين السوريين في مختلف القطاعات، ولتمكين الاردن من الاستمرار بأداء دوره الانساني بخدمة وايواء هؤلاء اللاجئين.

وختاماً اود ان اتقدم من كافة العاملين بالوزارة بجزيل الشكر لجميع الجهود المبذولة لحصول وزارتنا على المركز الاول في جائزة الملك عبدالله لثاني لتمييز الاداء الحكومي والشفافية ولدورات متعددة متمنيا لهذه الوطن الغالي دوام التقدم في ظل راعي المسيرة حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه.



### الرؤية:

نحو تنمية شاملة مستدامة

### الرسالة:

"تنمية المجتمع الأردني وتطويره اقتصادياً واجتماعياً وبشرياً وثقافياً في ضوء حاجاته القائمة والمتوقعة لتحسين مستوى معيشة المواطن، من خلال التخطيط التشاركي على المستويين الوطني والمحلي، وتنسيق وتوفير المساعدات في اطار متكامل، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والدولية والمانحة ومؤسسات المجتمع المدني"



- روح الفريق
- التحسين المستمر
- الالتزام والانتفاء
- الشفافية
- المبادرة والابداع
- التعاون والتنسيق والتكامل مع الشركاء

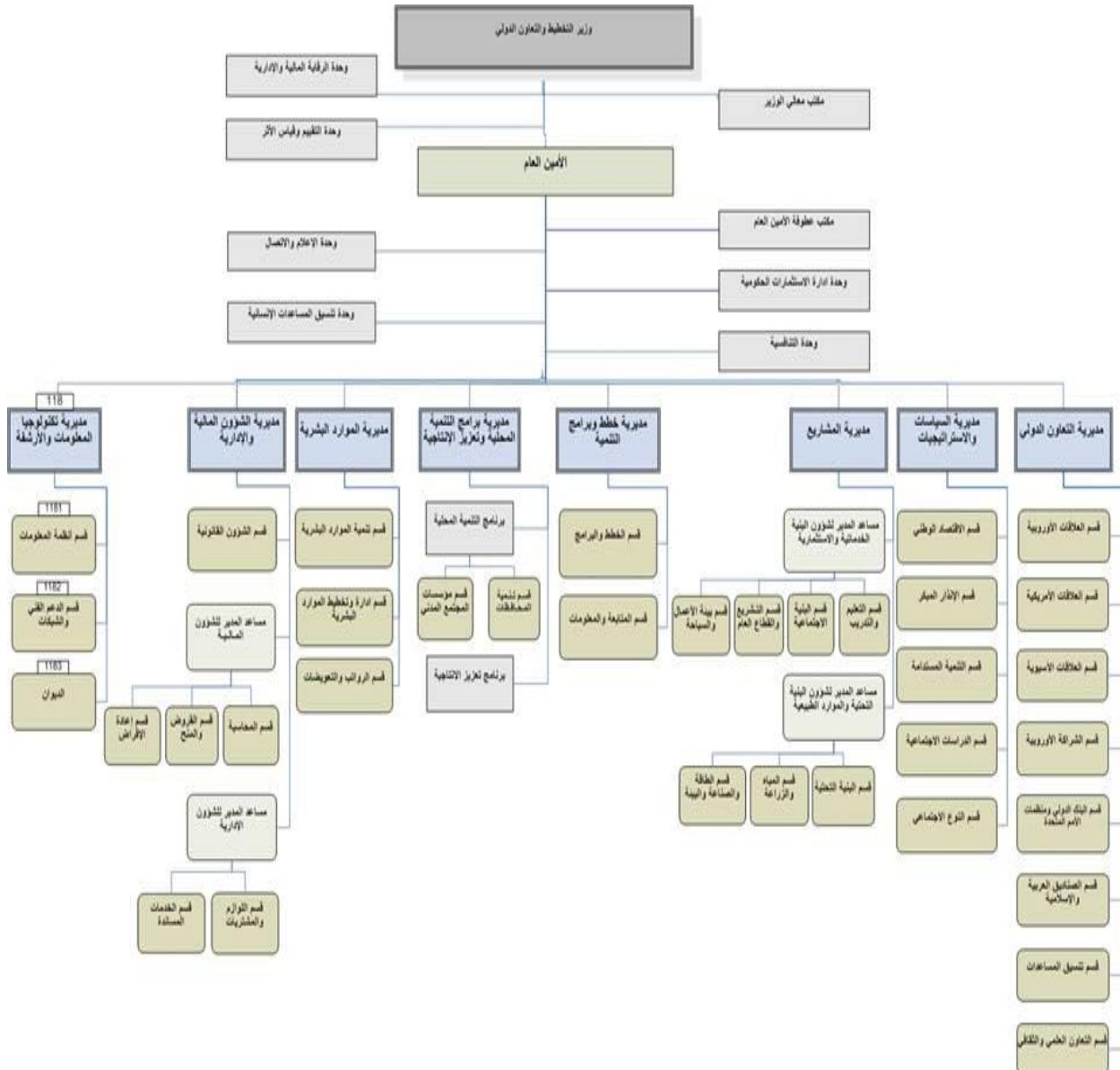
الأهداف الوطنية التي تساهم وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تحقيقها:

- تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة مالياً وشفافة وخاضعة للمساءلة، على الصعيدين المركزي والمحلي.
- تطوير الاقتصاد الأردني ليكون مزدهراً ومنفتحاً على الأسواق الإقليمية والعالمية.
- المحافظة على الأردن والارتقاء به كمكان آمن ومناسب للعيش والعمل وتربية أجيال المستقبل.
- توفير مرافق وبنى تحتية ذات كفاءة ومردود عالٍ.
- تعزيز اعتماد الاردنيين على انفسهم ومساعدة غير القادرين منهم في تلبية احتياجاتهم الاساسية

## الأهداف المؤسسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي:

- تطوير السياسات والبيئة الاقتصادية لتحقيق النمو الشامل والمستدام
- رفع كفاءة الأداء المؤسسي بتطبيق أفضل الممارسات والمعايير في الإدارة وبما ينعكس أثره على الشركاء والمتعاملين مع الوزارة
- ضمان التنسيق والتكامل بين البرامج والمشاريع المختلفة في اطار التخطيط التنموي الشامل على المستويين الوطني والمحلي
- الاستغلال الامثل للمساعدات المالية والفنية من الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية وفقاً للأولويات التنموية
- المساهمة في تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين في مختلف المناطق مع التركيز على المناطق الأقل حظاً
- المساهمة في تنمية وتأهيل الموارد البشرية وفقاً للخطط والاستراتيجيات الوطنية

## الهيكل التنظيمي لوزارة التخطيط والتعاون الدولي





**1. محور التخطيط والمتابعة:**

انطلاقاً من الدور المحوري لوزارة التخطيط والتعاون الدولي فإنها تعتبر الجهة المعنية بالتخطيط على المستوى الوطني بوضع الخطط على المدى المتوسط والطويل وبرامج التنمية الشاملة ومشاريع التنمية بأنواعها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية والمساهمة في اقتراح السياسات الاقتصادية والاجتماعية الداعمة للتنمية المستدامة، وكذلك المشاركة في وضع السياسات الاقتصادية والتدخلات اللازمة لتحسين مستوى الاداء الاقتصادي سعياً لرفع معدل النمو الاقتصادي .

ا. التخطيط على المستوى المحلي تقوم الوزارة بتبني مفاهيم وممارسات تنموية على مستوى صناعة السياسات لمعالجة العديد من الاختلالات في مجال التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف مناطق المملكة، وتوجيه برامجها لتلبية احتياجات اولويات التنمية في المحافظات، بالاستناد إلى الميزات النسبية والتنافسية والفرص الاستثمارية لكل محافظة، وبما يضمن توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع ومتابعة القرار التنموي، وتمكين المواطنين والهيئات والفعاليات المحلية من تحديد احتياجاتهم وترتيب أولوياتهم للنهوض بمجتمعاتهم المحلية، والعمل بشكل متوازي لتعزيز القدرة الانتاجية للمحافظات وذلك بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية، وتطوير الاقتصاديات المحلية وتعزيز إنتاجيتها، بالإضافة إلى تطوير قطاع التمويل الميكروي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ب. المتابعة والتقييم: تعمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي على تسليط الضوء على مكامن القوة والضعف في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية على المستويين الوطني والمحلي، والتأكد من انعكاس آثارها المباشرة وغير المباشرة على المواطنين، وتقييم مستوى الأداء في تنفيذ المشاريع من خلال وضع السياسات الكفيلة بضمان فاعلية متابعة وتقييم الخطط والبرامج والمشاريع التنموية، والإشراف على عملية تطبيقها والعمل على تحديثها باستمرار وتحديد الإجراءات والآليات التي سيتم استخدامها في عملية متابعة الخطط والبرامج والمشاريع التنموية بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات الحكومية.

## وضمن هذا المحور تندرج المهام والواجبات التالية:

1. المشاركة في رسم السياسة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
2. التعاون والتنسيق مع دائرة الإحصاءات العامة في تحديد أنواع المعلومات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والسكانية وغيرها مما تحتاج إليه الدولة في خطط التنمية وبرامجها المختلفة.
3. متابعة تحقيق الأهداف والبرامج التنموية الوطنية وأولوياتها من خلال تنمية القطاعات المختلفة.
4. وضع برامج وآليات لرفع القدرات المؤسسية للوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية على المستويين الوطني والمحلي في المحافظات والبلديات لضمان اتساق الخطط والبرامج الوطنية وتنفيذها حسب الخطط الموضوعة.
5. المشاركة في تعزيز التنمية المحلية بما يحقق درجة عالية من التوازن التنموي بين المحافظات وحماية الطبقة الوسطى ومحاربة الفقر والبطالة وتحسين مستوى معيشة المواطن.
6. تحسين السياسات التنموية وتعزيز المشاركة الفاعلة في عملية التنمية الشاملة وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني للقيام بمهامها تجاه المجتمع المحلي.
7. تصميم وتحليل إطار علمي وعملي شامل ومتكامل لدراسة الواقع التنموي في المحافظات للمساهمة في الحد من الفجوة التنموية وتلبية الأولويات التنموية التي حددتها المجتمعات المحلية، وموائمتها مع الميزات النسبية والتنافسية والقطاعات الرائدة المولدة لفرص العمل.

## **2. محور التعاون الدولي:**

تسعى الوزارة إلى توفير التمويل اللازم من منح وقروض ميسرة ومساعدات فنية لتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية ذات الأولوية وفقاً للخطط والبرامج التنموية للحكومة الاردنية وبالتنسيق مع كافة الجهات الاردنية المعنية بالإضافة الى البحث المستمر لايجاد مصادر ونوافذ تمويلية جديدة، باعتبارها حلقة وصل بين مجتمع المانحين (الدول والجهات المانحة والتمويلية) والوزارات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، كما تقوم الوزارة وضمن هذا الإطار بالتعاون مع وزارة المالية في إدارة ملف الدين العام وطلبات الاقتراض الخارجي والمنح الموجهة لدعم الموازنة العامة.

يوضح الجدول أدناه تصنيف المتعاملين مع الوزارة:

رئاسة الوزراء	مجلس الوزراء اللجان الوزارية المختلفة
المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية	جميع الوزارات المؤسسات الرسمية على سبيل المثال لا الحصر: البنك المركزي الأردني، المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، مؤسسة التدريب المهني، مؤسسة الإقراض الزراعي، مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري، المؤسسة العامة للغذاء والدواء، مؤسسة المواصفات والمقاييس، مؤسسة المدن الصناعية، مؤسسة تشجيع الاستثمار، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، المؤسسات الإعلامية، سلطة المصادر الطبيعية، ديوان المحاسبة، وكالات الأنباء الأردنية، هيئة الطيران المدني، هيئة المناطق التنموية والمناطق الحرة، ودائرة الإحصاءات العامة، دائرة الجمارك، دائرة الموازنة العامة، دائرة الأرصاد الجوية، ديوان الخدمة المدنية، دائرة العطاءات الحكومية. الشركات الوطنية: شركة توليد الكهرباء المركزية، شركة توزيع الكهرباء، شركة البترول الوطنية، شركة السمرا لتوليد



## الكهرباء

المراكز الوطنية: المركز الوطني للبحث والتطوير، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني NITC، مركز عمليات الحكومة الالكترونية

الجامعات والمعاهد الحكومية

دور الخبرة والاستشارات، المكاتب الهندسية

الهيئات المحلية الوطنية: هيئة تنشيط السياحة، هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، هيئة تنظيم قطاع النقل البري، هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، هيئة الطاقة النووية، هيئة الطيران المدني

النقابات، المؤسسة التعاونية، التعاونيات

المنظمات المجتمعية وغير الحكومية مثل: الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، جمعية مراكز الإنماء الاجتماعي، مؤسسة نور الحسين، مؤسسة نهر الأردن، الصندوق الهاشمي لتنمية البادية والجمعيات الخيرية والتعاونية.

<p>وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID) والوكالة الكندية للتنمية .</p> <p>منظمات ومؤسسات وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية: UNDP / ILO / UNFPA / UNICEF / UNIDO / FAO</p> <p>.WFP // ESCWA /COMCEC / UNIFEM / IOM / UNESCO/ UNHCR/IFAD</p> <p>الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي.</p> <p>الدول والجهات الأوروبية المانحة (ألمانيا وبنك الإعمار الألماني والوكالة الدولية (KfW/GIZ)، فرنسا والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، اسبانيا، إيطاليا، سويسرا، السويد، الدنمارك، النرويج، المملكة المتحدة، هولندا).</p> <p>الدول والجهات الآسيوية (اليابان، الصين، كوريا).</p> <p>مجموعة البنك الدولي بما فيها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ومرفق البيئة العالمي (GEF).</p> <p>الوكالة البريطانية للإنماء.</p> <p>الوكالة الإسبانية للتنمية.</p> <p>الصناديق العربية والإسلامية والإقليمية: البنك الإسلامي للتنمية / الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي / الصندوق السعودي للتنمية / صندوق أبو ظبي للتنمية / الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية / صندوق أوبك للتنمية الدولية.</p>	<p>الجهات المانحة</p>
--	-----------------------



تشارك وزارة التخطيط والتعاون الدولي منذ العام 2004 في جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية، وتعتبر الجائزة أحد نماذج التميز المتبعة عالمياً لتحسين الأداء، وتستند الجائزة في هيكلها إلى مفاهيم إدارة الجودة الشاملة ويتطلب تحقيق متطلباتها اعتماد وتطبيق أفضل



الممارسات في الإدارة وعلى هذا الأساس تبنت الوزارة الأنظمة الحديثة في إدارة الموارد البشرية وأنظمة إدارة الجودة وأنظمة الاتصال واستراتيجيات تطوير العنصر التكنولوجي وأنظمة إدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، وتعتبر الجائزة حافزاً للتغيير والتحسين المستمر.

وكانت الوزارة قد شاركت في الجائزة لأول مرة في الدورة الثانية (2005/2004) وحصلت في تلك الدورة على الجائزة الفضية عن فئة الوزارات، وحصلت الوزارة في الدورة الثالثة (2007/2006) على الجائزة الذهبية عن فئة الوزارات أيضاً، وفي الدورة الرابعة (2009/2008) فازت الوزارة بالمركز الأول في المرحلة البرونزية عن فئة الوزارات المشاركة لأكثر من مرة، وفازت الوزارة بالمركز الأول في المرحلة الفضية عن فئة الوزارات المشاركة لأكثر من مرة في الدورة الخامسة (2011/2010)، وفازت الوزارة بالمركز الأول في المرحلة الفضية عن فئة الوزارات المشاركة لأكثر من مرة في الدورة السادسة (2013/2012)، وحصلت الوزارة على المركز الأول المرحلة الفضية للدورة السابعة 2015-2014 ، وبهذا تكون الوزارة قد حصلت على المركز الأول لخمس دورات متتالية، وتقوم الوزارة حالياً للتحضير بالاشتراك في الدورة الثامنة (2017/2016).



## الخدمات والإنجازات المقدمة للمتعاملين

يوضح هذا الجزء الخدمات المتنوعة التي تقدمها وزارة التخطيط والتعاون الدولي ممثلة بمديرياتها ووحداتها الفنية المختلفة للوزارات والمؤسسات الوطنية، والدول والجهات الخارجية، كما يوضح القسم الثاني منه الخدمات التي تقدمها المديريات والوحدات المساندة لمتلقي الخدمة الداخلي (مديريات - وحدات - أقسام - موظفين) وعلى النحو الآتي:

المديريات والوحدات الفنية: وهي المديريات والوحدات التي تتعامل مع الجهات الخارجية وفئات المتعاملين:

- مديرية خطط وبرامج التنمية
- مديرية المشاريع
- مديرية التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية
- مديرية السياسات والاستراتيجيات.
- مديرية التعاون الدولي.
- وحدة المساعدات الإنسانية.
- وحدة التقييم وقياس الأثر.
- وحدة الاستثمار الحكومي.
- وحدة التنافسية.

المديريات والوحدات المساندة: وهي المديريات والوحدات التي تساعد المديريات والوحدات الفنية من خلال تطوير بيئة العمل الداخلية وتساعد في تقديم الخدمات المساندة لعمل المديريات والوحدات الفنية.

- مديرية الشؤون المالية والإدارية.
- مديرية الموارد البشرية.

- مديرية تكنولوجيا المعلومات والأرشفة.
- وحدة الإعلام والاتصال.
- وحدة الرقابة المالية والإدارية

### أولاً: في مجال خطط وبرامج التنمية:

بهدف وضع مخرجات وثيقة الأردن (2025) موضع التنفيذ، فقد تم التوافق على إعداد برامج تنفيذية متوسطة الأمد، الأول وقد تم الانتهاء من وضع وتحديث البرنامج الأول بالاستناد الى الوثيقة والاستراتيجيات القطاعية والمستجدات في الاقتصاد الوطني وكذلك نتائج التعداد العام للسكان والمساكن ليغطي الأعوام 2016-2019، حيث تم انتهاز مبدأ مشاركة الجميع في الاعداد كشركاء في تحقيق التنمية الشاملة، بالإضافة الى اتباع النهج الواقعي في تحليل الواقع التنموي في الأردن والانجازات المتحققة.

1. جاء البرنامج شاملاً ومتكاملاً ليغطي كافة جوانب قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية آخذين بعين الاعتبار الترابط والتكامل فيما بينها، حيث قامت فرق العمل بتشخيص الواقع الحالي، وتحديد التحديات وبالتالي صياغة الأهداف القطاعية والأهداف الفرعية المحددة للأعوام 2016-2019، وربط تلك الأهداف بمبادرات "وثيقة الأردن 2025" حيث تم تغطية (340) مبادرة من أصل (400) مبادرة من "وثيقة الأردن 2025" في البرنامج والباقي سيتم شموله في البرامج اللاحقة، وتحديد الاجراءات لتحقيق تلك المبادرات من برامج ومشاريع وأية نشاطات أخرى كالتشريعات من قوانين وأنظمة.

2. اشتمل البرنامج على (26) قطاعا تنمويا و (2133) مشروعا و (123) جهة تنفيذية ، سواء كانت وزارات أو مؤسسات حكومية مستقلة ورسمية أو أهلية، وتم تحديد الاحتياجات التمويلية حوالي 13 مليار دينار من الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية المستقلة ومنح خارجية، وتمويل من مؤسسات تنموية محلية اخرى.



3. ولغايات ضمان متابعة الانجاز والأداء لما تم التخطيط له فقد تم وضع مؤشرات قياس أداء حوالي (600) مؤشر وعلى ثلاث مستويات: 1. الأهداف الوطنية 2. والأهداف القطاعية 3. والأهداف الفرعية وقد تم وضع هذه المؤشرات ومستهدفاتها بناء على مخرجات ونتائج البرامج والمشاريع المنوي تنفيذها. وقد تم تحديد مسؤولية قياس وتوفير بيانات هذه المؤشرات للوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بتحقيق الأهداف على كافة المستويات.

4. وقد تم انجاز عدة تقارير تقدم سير العمل للبرنامج التنموي التنفيذي (2016-2019)، الاول يغطي النصف الاول للعام 2016 والثاني لنهاية الربع الثالث من العام 2016 والثالث يغطي العام 2016 كاملا وجاء على ثلاثة أجزاء:

➤ تقرير ملخص تقدم سير العمل للبرنامج التنموي التنفيذي للعام 2016

➤ تقرير ملخص مؤشرات قياس الأداء للبرنامج التنموي التنفيذي للعام 2016

➤ تقرير ملخص عن التشريعات والاستراتيجيات والقوانين الواردة في البرنامج التنموي التنفيذي

والذي تم رفعهم بالإضافة الى الملحقات التفصيلية الى دولة رئيس الوزراء ومناقشتهم من خلال لجنة التنمية الاقتصادية.

5. اعتبار القطاع الخاص شريك أساسي في عملية التنمية، وذو مساهمة كبيرة في الاستثمارات المطلوبة حيث ان هناك قطاعات ومشاريع مهمة واستراتيجية للأردن للقطاع الخاص المحلي والأجنبي دور كبير في الاستثمار فيها وقد بلغت كلفة تلك المشاريع حوال (16) مليار دينار في قطاعات الطاقة والنقل والمياه والبيئة ....

6. كذلك تم ادماج مخرجات برنامج تنمية المحافظات وتوصيات فرق العناقيد الاقتصادية في البرنامج التنموي التنفيذي وحسب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

7. حرصنا على التنسيق الكامل مع دائرة الموازنة العامة لاعتماد مخرجات البرنامج التنموي التنفيذي 2016-2019 حيث كان البرنامج الأساس في إعداد الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية المستقلة الرأسمالية، وهذا ما تم فعلا.

8. تم تحديد المشاريع ذات الأولوية والتي لا يتوافر لها تمويل والعمل مع مجتمع الممولين لتمويلها من المساعدات الخارجية، كذلك اعتماد البرنامج الأساس في الحصول على التمويل الخارجي وكذلك بناء برامج المساعدات الخارجية بناء على الأولويات في البرنامج التنموي.

نعمل حالياً على انشاء نظام محوسب لمتابعة الأداء في البرنامج التنموي التنفيذ وستكون النتائج متاحة للجميع على موقع الرئاسة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي الالكتروني ضمن تقارير دورية سيتم اعدادها لهذه الغاية.

9. نعمل حالياً على تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 التي اعلنت في شهر أيلول من العام الماضي ولمدة خمسة عشر عاماً قادمه، والتي احتوت على (17) هدف و (169) غاية و (241) مؤشر قياس أداء
10. تم اعداد خارطة طريق لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، تتمثل:

- التوعية المجتمعية من خلال نشر الوعي بأهمية الأهداف والغايات والمؤشرات ووسائل التنفيذ والمشاركة الحقيقية من الجميع بهدف ايجاد ملكية وطنية وكسب التأييد لضمان الالتزام والتنفيذ والاستدامة، وضمن هذا الاطار فقد أعد الاردن استراتيجية اتصال Communication Strategy، تضمن آليات العمل، وقد تم تحديد المستهدفون سواء كان مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والشباب، والمرأة، والطلبة، والأكاديميون، والبرلمانيون، والقيادات المجتمعية، ومجالس المحافظات ومجالس البلديات وغيرها. وباستخدام وسائل المطبوعات، من بروشرات وبوسترات ، ووسائل الاعلام المحلية المرئية والمكتوبة والمسموعة، وورش العمل والندوات ووسائل التواصل الاجتماعي واستخدام نماذج محاكاة خاصة بالطلبة الجامعيين.
- تحديد الاولويات من أهداف وغايات ومؤشرات أجندة التنمية 2030 ومقارنة ذلك مع الاولويات الوطنية وبما يتناسب وحالة الاردن، حيث تم تنفيذ ذلك من خلال اجتماعات مكثفة مع أصحاب المصلحة وكذلك الاطلاع على الخطط بعيدة الأمد ومتوسطة الأمد والاستراتيجيات الوطنية، وضمن هذا الاطار فقد تم تحديد الاولويات من الأهداف والغايات والمؤشرات وتصنيفها ومدى توافر البيانات وتحديد سنوات الأساس والمستهدفات منها، بالإضافة الى عمل Gap Analysis للمؤشرات والاحتياجات.
- الادماج في الخطط الوطنية: حيث أن الأمر يتعلق بإدماج الأولويات من أجندة التنمية المستدامة في الخطط والبرامج الوطنية بحيث نضمن التوافق والاتساق، وهذا ما تم في المرحلة الاولى من ادماج في البرنامج التنموي التنفيذي للدولة للأعوام 2016-2019، وسيستمر العمل في الادماج في الخطط الوطنية اللاحقة والاستراتيجيات القطاعية مع الاخذ في الاعتبار أبعاد التنمية المستدامة وتقاطعاتها.

- الإدماج على المستوى المحلي: ويهدف تحقيق التنمية الشاملة وإزالة التفاوت بين المناطق سيعمل الاردن على وضع معايير واسس لاختيار محافظة الى محافظتين لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة فيها ومن ثم التعميم على باقي المحافظات والبلديات لضمان تحقيق نتائج ايجابية على المستويين المحلي والوطني وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة متوازنة لا تستثني أحد.
- توفير البيانات: وهذا يتطلب تعزيز النظام الاحصائي الوطني بحيث يتم توفير البيانات بجودة عالية وضمن المدد المحددة، سواء كانت هذه البيانات تنتجها دائرة الاحصاءات العامة في الاردن أو جهات أخرى أو غير موجودة في الأصل وتشكل أولوية بالنسبة الى الاردن في المرحلة القادمة، وهذا يتطلب توفير الدعم الفني والمالي لدائرة الاحصاءات العامة في الاردن.
- النوع الاجتماعي: حيث سيستمر العمل على الاخذ بعين الاعتبار المساواة والنوع الاجتماعي وادماج ذلك في الخطط الوطنية ومن منطلق ما ورد في أهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الصلة ، وإيجاد قاعدة بيانات مصنفة حسب الجنس والمنطقة للمؤشرات ذات الصلة، بحيث سيتم العمل على اجراء دراسة تحليلية تبين مدى توافر البيانات والنواقص، وتقييم للقدرة الفنية وتحديد الاحتياجات من الدعم الفني والمالي.
- الاطار المؤسسي: ايجاد اطار مؤسسي فعال لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة بحيث يشارك الجميع في عملية التخطيط والتنفيذ والمراقبة للتنمية، حيث تم اعادة هيكلة اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة المشكلة في العام 2001 برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي، وترتبط باللجنة التوجيهية العليا لرئاسة الوزراء، واطافة فريقي عمل الأول يعنى بالنوع الاجتماعي، والآخر بحقوق الانسان والحريات الى جانب 16 فريق عمل يمثل كافة جوانب التنمية المستدامة، وترتبط هذه الفرق بلجنة تنسيقية تمثل رؤساء فرق العمل لضمان التناغم والتقاطع بين قطاعات التنمية، وعلى أن تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمهام سكرتارية اللجنة من تنسيق لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة وكافة القضايا المتعلقة بها، كل ذلك سيعزز من العلاقة ما بين الحكومة وأصحاب المصلحة والتشاركية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم.
- حساب كلفة تحقيق الأهداف: يتطلع الاردن الى بناء نموذج رياضي يأخذ بعين الاعتبار الواقع الحالي والفرضيات في المرحلة القادمة لحساب كلفة تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وحسب الأولويات الوطنية، وهذا يتطلب أن يكون هناك دور لمنظمات الامم المتحدة في انشاء مثل هذه النماذج ومساعدة الدول على تحديد كلفة تحقيق الأهداف كل حسب خصوصيته.

- توفير التمويل: ويقصد به توجيه التمويل المحلي والخارجي وتعظيم الاستفادة منهما في تحقيق اهداف التنمية المستدامة الأمر الذي على أساسه سيتم وضع سياسات وخطط تمويلية
- بناء نظام للرصد: يتطلع الاردن الى بناء نظام للرصد الوطني يضم الانجازات على مستوى مؤشرات في أجندة التنمية المستدامة 2030، وكذلك بناء لوحة ديناميكية تفاعلية تبين الإنجازات في المؤشرات وبحيث تكون متاحة للجميع على الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبحيث يتم اصدار تقارير انجاز سنوية وتدعم أيضا اعداد التقارير الوطنية المتوقعة كل أربع سنوات.
- بناء القدرات الوطنية في اعداد الخطط الوطنية وادماج أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والمحلي، والمساواة والنوع الاجتماعي، وكذلك تعزيز النظام الاحصائي الاردني ليستطيع القيام بمهامه وتوفير البيانات بالجودة العالية وفي الوقت المناسب، بالإضافة الى بناء وتطوير أنظمة الرصد والتقييم واعداد التقارير .

## ثانياً: في مجال المشاريع:

تعمل الوزارة على متابعة تنفيذ المشاريع الرأسمالية الممولة من خلال المساعدات الخارجية، حيث تقوم بمتابعة هذه المشاريع فنياً ومالياً، وذلك من خلال القيام بالزيارات الميدانية للمشاريع، والمشاركة في اللجان التوجيهية المعنية بإدارة المشاريع أو متابعة تنفيذها، وعقد الاجتماعات التنسيقية الدورية للاطلاع على التقارير المالية والفنية، ومناقشة المعوقات والتحديات والتي من الممكن أن تؤثر سلباً على تنفيذ المشروع، وتقديم التوصيات حول حلها أو تقليل أثرها، كما تقوم الوزارة بالتنسيق مع الوزارات المعنية لتنفيذ متطلبات الجهات الممولة فيما يتعلق بالوثائق والتقارير المطلوبة والإجراءات التي تنص اتفاقيات التمويل على ضرورة توفيرها أو اتخاذها من قبل الحكومة.

المنحة الخليجية: (2012 - 2016)

الملخص	
مليون دينار	
39	رقم التقرير
2,469.30	المنح الموقعة (التي تم توقيع اتفاقيات تمويلها مع الممولين)
1,661.59	المبالغ المالية التي قامت الصناديق الممولة بتحويلها من المنحة الخليجية (2012 - 2016/12/31)
146.90	المبالغ المالية التي تم إعداد طلبات سحب لتعويضها عن المطالبات المصروفة عام 2012
335.58	المبالغ المالية التي تم إعداد طلبات سحب لتعويضها عن المطالبات المصروفة عام 2013
503.98	المبالغ المالية التي تم إعداد طلبات سحب لتعويضها عن المطالبات المصروفة عام 2014
506.88	المبالغ المالية التي تم إعداد طلبات سحب لتعويضها عن المطالبات المصروفة عام 2015
250.88	المبالغ المالية التي تم إعداد طلبات سحب لتعويضها عن المطالبات المصروفة عام 2016
489.42	المخصصات المرصودة لجميع المشاريع التي تم تمويلها والمدرجة ضمن الموازنة للعام 2016
434.26	مجموع المبالغ المالية المتوقعة صرفها لتنفيذ المشاريع الممولة والتي يمكن تعويضها عام 2016
370.71	مخصصات المشاريع الممولة المدرجة ضمن الموازنة للعام 2016 التي يمكن تعويضها حسب التمويل المتبقي بعد المناقشات
63.55	المبالغ المالية المتوقعة صرفها لتنفيذ المشاريع الممولة غير المدرجة ضمن الموازنة والتي يمكن تعويضها عام 2016*
327.17	مجموع المبالغ المالية التي تم إنفاقها خلال الفترة (2016/1/1 - 2016/12/31)
75%	نسبة الإنفاق خلال الفترة (2016/1/1 - 2016/12/31)



\* المشاريع الممولة التي لم يتم إدراجها ضمن قانون الموازنة للعام 2016:

- مركز الحسين للسرطان: تم تمويل المشروع بقيمة (17.73) مليون دينار ضمن المنحة الإماراتية بالإضافة إلى (36.87) مليون دينار ضمن المنحة السعودية.
- مشروع إعادة إنشاء طريق الزرقاء- مركز العمري الحدودي: تم تمويل المشروع بقيمة (109.07) مليون دينار ضمن المنحة السعودية.

الإنفاق الرأسمالي للمشاريع الممولة من المنحة الخليجية لنهاية كانون الأول/2016 مليون دينار				
المشروع	المخصصات حسب الموازنة للعام 2016	مخصصات الموازنة عام 2016 التي سيتم تعويضها من المنحة بعد المناقشات	الإنفاق -1/1) (31/12/2016	نسبة الإنفاق
وزارة الصحة	22.95	7.60	7.53	99%
مستشفى الملك المؤسس عبد الله الجامعي	3.50	3.25	0.00	0%
مديرية الخدمات الطبية الملكية	36.17	31.57	24.15	76%
وزارة التخطيط والتعاون الدولي	87.00	54.30	53.44	98%
وزارة التربية والتعليم	32.39	34.54	34.54	100%
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	42.30	42.30	39.57	94%
وزارة المياه والري / سلطة المياه	10.50	10.52	8.20	78%

سلطة وادي الأردن	13.23	12.34	12.34	100%
وزارة المالية	8.00	8.00	5.15	64%
وزارة التنمية الاجتماعية	2.40	0.43	0.43	100%
وزارة الأشغال العامة والإسكان	48.93	29.89	29.06	97%
وزارة النقل	53.67	25.20	3.31	13%
وزارة الصناعة والتجارة والتموين	28.00	28.00	12.72	45%
وزارة الطاقة والثروة المعدنية	85.88	79.54	41.21	52%
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	14.50	3.23	0.00	0%
المجموع	489.42	370.71	271.65	73%
طريق الأزرق العمري غير مدرج ضمن قانون الموازنة/السعودية		40	32.00	80%
مركز الحسين للسرطان غير مدرج ضمن قانون الموازنة/السعودية		23.55	23.52	100%
المجموع الكلي للمصاريف الأخرى		63.55	55.52	87%
المجموع الكلي		434.26	327.17	75%

قرر المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي في دورته (32) المنعقدة خلال شهر كانون الأول من عام 2011، تخصيص منحة بقيمة (5) مليار دولار أمريكي وذلك لتمويل المشاريع التنموية في المملكة الأردنية الهاشمية على مدى خمس سنوات حيث تم تقاسم هذا المبلغ بين كل من (المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الكويت، دولة قطر) بمقدار (1.25) مليار دولار أمريكي من كل دولة.

تم التنسيق بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية لاختيار المشاريع التي سيتم تقديمها للتمويل، وقد تم بتاريخ 2012/8/15 عرض مشاريع مقترحة للتمويل بقيمة (5) مليار دولار على مجلس الوزراء الموقر، وتمت الموافقة على السير بإجراءات تمويل المشاريع المقترحة.

تقسم المشاريع المقدمة للتمويل لمجموعتين، المجموعة الأولى مشاريع رأسمالية مدرجة ضمن قانون الموازنة العامة لعام 2012، وبكلفة إجمالية (3175) مليون دولار وتشكل (63.5%) من إجمالي المنحة الخليجية، وتمويلها سيساهم في تقليل عجز الموازنة، وتخفيف الأعباء المالية على الحكومة الأردنية، وتنفيذ المشاريع التنموية المستمرة ضمن كافة القطاعات، الأمر الذي سيمكن جميع الوزارات والمؤسسات من تقديم الخدمات المطلوبة منها بكفاءة وفعالية.

أما المجموعة الثانية فتتضمن مشاريع جديدة مدرجة ضمن البرنامج التنفيذي التنموي (2011-2013)، وبكلفة إجمالية (1825) مليون دولار وتشكل (36.5%) من إجمالي المنحة الخليجية، وتمويلها سيساهم في تطوير بعض القطاعات ذات الأولوية مثل الطاقة والمياه والتنمية المحلية، حيث ستتمكن الحكومة الأردنية من مواجهة المشاكل المتعلقة بارتفاع كلفة الطاقة المستوردة، وتحسين التزود المائي ضمن كافة المحافظات، وتحقيق التوازن التنموي بين محافظات المملكة خاصة الأقل نمواً منها وخفض معدل البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة.

## آلية تمويل المشاريع من المنحة الخليجية

- تم تزويد جميع الجهات المانحة بقائمة كاملة للمشاريع المقترحة للتمويل التي تقدر كلفتها الكلية حوالي (5) مليار دولار والتي وافق مجلس الوزراء على تمويلها من خلال المنحة الخليجية.
- قامت الجهات المانحة بإعلامنا بأنه سيتم إدارة المنحة الخليجية من خلال الصناديق التمويلية لديها، وعليه يتم إدارة المنحة الكويتية من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ويتم إدارة المنحة السعودية من خلال الصندوق السعودي للتنمية، كما يتم إدارة المنحة الإماراتية من خلال صندوق أبو ظبي للتنمية، ويتم التنسيق حول المنحة القطرية مع وزارة المالية ووزارة التخطيط القطرية.
- تم التنسيق مع الجهات المانحة حول المشاريع المقترحة، حيث تم تزويدنا بالعديد من الاقتراحات تتضمن رغبة الجهات المانحة بتمويل عدد قليل من المشاريع لتتمكن هذه الجهات من متابعتها، كما تم إعلامنا بضرورة تجميع المشاريع الصغيرة ضمن برنامج لكل قطاع، وإن بعض هذه الجهات ترغب بتوقيع التمويل ضمن ثلاث مراحل، وأكدت جميع الجهات أنها لا تقوم بتمويل أية نفقات جارية أو استثمارات أو ضرائب ورسوم.
- قامت الجهات المانحة بتحديد بعض المشاريع التي ترغب بتمويلها ضمن القائمة المرسله، وقد تم إعداد قوائم بقيمة (1.25) مليار لكل جهة تتضمن المشاريع المقترحة للتمويل وحسب ملاحظات هذه الجهات.

- قامت الجهات المانحة بالاعتذار عن تمويل بعض المشاريع المستمرة كونها برامج تدريبية أو مشاريع دعم مباشر أو مشاريع لا تنسجم آلية تنفيذها مع متطلبات ومعايير هذه الجهات.
- تم التوقيع على اتفاقيات التمويل حسب الشروط والمعايير المعمول بها لهذه الجهات وبما ينسجم مع القوانين والتعليمات الأردنية.

## آلية تنفيذ المنحة الخليجية

- يتم تنفيذ المشاريع الممولة من خلال المنحة الخليجية حسب متطلبات الجهات المانحة وحسب الإجراءات والأنظمة الأردنية.
- يتم إرسال وثائق العطاءات الجديدة للجهات الممولة لدراستها والموافقة على طرحها، كما يتم إرسال تقارير اللجان الفنية للاطلاع والموافقة على قرارات الإحالة المبدئية.
- يتم إدراج جميع المشاريع الممولة ضمن قانون الموازنة /الجهات المنفذة، وذلك لتتمكن هذه الجهات من تنفيذ المشاريع حسب الإجراءات المتبعة لديهم.
- يتم صرف جميع مطالبات المشاريع للمقاولين والموردين والمكاتب الاستشارية بعد أن تمر بالدورة المستندية كاملة وحسب الأصول من موازنة الجهة المالكة للمشروع حيث يتم تدقيق جميع المطالبات من خلال وحدة الرقابة المالية وديوان المحاسبة (وحسب الإجراءات المتبعة لدى كل جهة سواء كان تدقيقاً سابقاً أو لاحقاً).
- يتم إرسال المطالبة المدفوعة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي مرفقة بالوثائق والبيانات المعززة (قرار الإحالة، العقد الموقع، تقرير اللجنة الفنية، مستند الصرف المدفوع).
- تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمراجعة الوثائق وإعداد طلبات السحب للجهات المانحة حسب تمويل المشروع.
- تقوم الجهات المانحة بتحويل المبالغ المدفوعة بعد مراجعة المطالبة المالية المدفوعة لحساب الخزينة.



- تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبالتعاون مع وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة بإدارة المنحة الخليجية ومتابعة تمويل وتنفيذ المشاريع وإصدار التقارير اللازمة والتنسيق مع الجهات المانحة للإجابة عن جميع استفساراتهم لتسريع عمليات التنفيذ للمشاريع الممولة.

## الاتفاقيات الموقعة

بلغ حجم المشاريع التي تم توقيع اتفاقيات لتمويلها حوالي (3,482) مليون دولار، وفيما يلي الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تم توقيعها:

- تسع اتفاقيات لتمويل مشاريع بقيمة (1,250) مليون دولار من المنحة الكويتية، وذلك خلال الفترة (2012 – 2014).
- ثمانية عشر اتفاقية لتمويل مشاريع بقيمة (1,219) مليون دولار من المنحة السعودية، وذلك خلال الفترة (2012 – 2015).
- مذكرة تفاهم لتمويل مشاريع المنحة الإماراتية، وقد تمت الموافقة على تمويل مشاريع بقيمة (1,013) مليون دولار خلال الفترة (-2015) 2013.

- مذكرة تفاهم مع الحكومة القطرية بتاريخ 2012/9/26.

## آلية إعداد التقرير

- تم إعداد التقرير بالتنسيق مع جميع الجهات المنفذة، وبناءً على المعلومات الواردة من قبلهم.
- يتضمن التقرير خطط عمل المشاريع الممولة لعام 2016، وبحيث تبين قيمة مخصصات المشاريع ضمن موازنة عام 2016 لكل وزارة أو مؤسسة، وقيمة المبالغ المالية التي من الممكن أن يتم تعويضها لحساب الخزينة من هذه المخصصات.
- يجري العمل على تحديد الاحتياجات الفعلية لجميع المشاريع ضمن مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل المخصصات المالية ضمن قانون الموازنة العامة، وبما يضمن سرعة تنفيذ المشاريع الممولة والإنفاق عليها وتعظيم الاستفادة من المنحة الخليجية.

## المبالغ المالية المسحوبة من رصيد المنحة الخليجية

مليون دينار

الجهة المانحة	المبالغ المحولة من المنحة*	مجموع طلبات السحب
السعودية	524.94	533.99
الكويت	721.04	766.17
الإمارات	415.61	429.05
<b>المجموع</b>	<b>1,661.59</b>	<b>1,729.21</b>

\*المبالغ المحولة من المنحة تتضمن المبالغ التي تم سحبها لتنفيذ مشروع إنشاء طريق الأزرق العمري بقيمة (73.16) مليون دينار من المنحة السعودية، والمساهمة في تنفيذ مشروع توسعة مركز الحسين للسرطان بقيمة (36.81) مليون دينار من المنحة السعودية، و (17.73) مليون دينار من المنحة الإماراتية.

## أهم المستجدات

- قام وفد أردني برئاسة أمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي بزيارة الصندوق السعودي للتنمية، وذلك لمناقشة الوضع الحالي للمشاريع الممولة من خلال القروض والمنح، واستعراض المشاريع الجديدة الممنوعة تمويلها، ومراجعة ومطابقة قيم طلبات السحب، وفيما يلي أهم نتائج الزيارة:

1. وافق المعنيون في الصندوق السعودي على التعديلات المقترحة على المنح الموقعة وبما يتناسب مع الوضع الحالي للمشاريع الممولة ويمكن الحكومة الأردنية من تعظيم الاستفادة من المنحة واستكمال تنفيذ المشاريع الممولة التي تم الانتهاء من سحب كامل رصيدها، ويجري العمل على استكمال إجراءات توقيع الاتفاقيات بقيم التمويل المعدلة.

2. كما وافق المعنيون بالصندوق بأن تقوم جميع الجهات المنفذة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ المشاريع بما يتناسب مع هذه المناقشات، وأن يتم الحصول على موافقة الصندوق المسبقة على جميع إجراءات طرح وإحالة العطاءات الجديدة.

- استمر عقد اجتماعات مع الجهات المنفذة للمشاريع الممولة من المنحة الخليجية لمناقشة تقدم سير العمل بالمشاريع الممولة، وأهم المعوقات التي واجهت تنفيذ هذه المشاريع خلال العام 2016، حيث أكدت معظم الجهات على أن بطء صرف المطالبات المالية يعتبر السبب الرئيسي لتأخر تنفيذ معظم المشاريع الكبرى، بالإضافة إلى عدم إمكانية الإيعاز للمقاولين لتسريع التنفيذ لنفس السبب.

- أكدت الجهات المنفذة للمشاريع الممولة على وجود مطالبات مالي عالقة غير مصروفة نتيجة لعدم توفير السقوف المالية ( وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي ووزارة الطاقة والثروة المعدنية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي) الأمر الذي انعكس على الانفاق على هذه المشاريع وأخر سير العمل في تنفيذها.

- تم التنسيق مع الوزارات والجهات المعنية بالمشاريع الممولة من المنحة الخليجية والتنسيق مع دائرة الموازنة العامة بهدف إجراء المناقشات المالية الضرورية لصرف المطالبات المالية العالقة.
- بلغت قيمة المبالغ التي تم إنفاقها على المشاريع الممولة من المنحة الخليجية بعد إجراء التعديلات على الاتفاقيات الموقعة الكويتية والسعودية ( بانتظار توقيع الاتفاقيات ) حوالي (272) مليون دينار للمشاريع المدرجة ضمن قانون الموازنة العامة، بالإضافة إلى حوالي (55) مليون دينار لمشروع طريق الأزرق - العمري ومشروع مركز الحسين للسرطان، مضافاً إليها حوالي (4) مليون دينار تم سحبها من حسابات الأمانات ( وزارة المياه والري ووزارة المالية ) ليصبح مجموع الإنفاق على المشاريع الممولة من المنحة الخليجية للعام 2016 حوالي (331) مليون دينار .
- لم تتمكن عدد من الجهات من إنفاق 20% من المخصصات المرصودة لمشاريعها وهذه الجهات هي:
  - وزارة النقل، بلغت نسبة الإنفاق حوالي (13%)، حيث لم يتم طرح عطاءات مشروع الربط للنقل العام خلال العام 2016، كما تم الاتفاق مع الصندوق على تحويل قيمة المنحة المخصصة لمشروع سكة حديد الشديدة لتنفيذ مشاريع ذات أولوية.
  - مستشفى الملك المؤسس عبدالله الجامعي، حيث لم يتم انفاق أية مبالغ، وتم الانتهاء من إحالة عطاء المشروع (مركز العلاج بالأشعة) نهاية شهر كانون الأول/2016.
- لم تتمكن كل من وزارة الطاقة والثروة المعدنية ووزارة التعليم العالي والبحث ووزارة التخطيط والتعاون الدولي من صرف مطالبات مالية بحوالي (25) مليون دينار، لعدم توفير السقوف المالية.

### ثالثاً: في مجال التعاون الدولي:

#### المساعدات الخارجية الملتمزم بها والمتعاقد عليها للأردن للعام 2016

- بلغت قيمة المساعدات الخارجية الكلية الملتمزم بها والمتعاقد عليها للمملكة للعام 2016 حوالي (2,55) مليار دولار، والتي تمتد فترة تنفيذها من سنة إلى أربع سنوات، فيما بلغت قيمة منح دعم اللاجئين بما فيها المساعدات الإنسانية حوالي (600,6) مليون دولار، ليصبح إجمالي حجم المساعدات الخارجية الملتمزم بها للأردن للعام 2016 ما قيمته (3,15) مليار دولار. وتتضمن هذه المساعدات المنح الاعتيادية، والقروض الميسرة، والمنح الإضافية ضمن خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية 2016-2018 بمحاورها الثلاث (دعم الموازنة العامة، دعم مشاريع تنمية في المجتمعات المستضيفة، دعم اللاجئين).
- توزيع المساعدات الخارجية الكلية الملتمزم بها والمتعاقد عليها للمملكة خلال العام 2016:  
(1) المنح الاعتيادية، وهي المنح التي تقدم للأردن من خلال الاتفاقيات الثنائية والاطارية الموقعة مع الدول والجهات المانحة، وبلغت ما مجموعه (597,2) مليون دولار، موزعة على عدة قطاعات أهمها المياه والصرف الصحي، البلديات، التعليم، الطاقة، الصحة، الفرص الاقتصادية، ودعم الموازنة. وتتضمن ما يلي:
  - (266,3) مليون دولار موجهة لدعم الموازنة العامة، تم تحويل ما قيمته (192,83) مليون دولار حتى نهاية العام 2016 الى حساب الخزينة العامة. علماً بأن المبالغ المتبقية تصرف على دفعات خلال الثلاث سنوات القادمة.
  - (330,9) مليون دولار موجهة لدعم مشاريع وبرامج تنمية ضمن البرنامج التنموي التنفيذي 2016-2018 في عدد من القطاعات الحيوية.



(2) القروض الميسرة، وبلغت قيمتها (923,6) مليون دولار، وتمتاز هذه القروض بشروط تمويلية ميسرة جداً، حيث تصل فترات السداد إلى 35 سنة، وتتراوح فترات السماح ما بين (3-10) سنوات، كما تتراوح نسبة الفائدة ما بين (0,75%-2,8%) وبما يساهم في إعادة هيكلة المديونية العامة. وتتضمن ما يلي:

- (834,6) مليون دولار قروض ميسرة جداً موجهة لدعم الموازنة العامة، تم تحويل ما قيمته (483,14) مليون دولار حتى نهاية العام 2016 الى حساب الخزينة العامة. علماً بأن المبالغ المتبقية ستحول الى حساب الخزينة العامة خلال العام 2017.
  - (89) مليون دولار قروض ميسرة جداً لتمويل مشاريع تنمية ذات أولوية في قطاع المياه.
- المساعدات الإضافية لدعم ل خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية 2016-2018، والتي تأتي على شكل منح إضافية لتمويل كافة محاور خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية (2016-2018) والتي تمثل الاحتياجات والمداخلات التي من شأنها تعزيز منعة الأردن والمحافظة على سوية الخدمات المقدمة للمجتمعات المستضيفة واللاجئين السوريين وقد بلغت حتى نهاية العام 2016 (1633,2) مليون دولار (اي ما نسبته 61%) من الاحتياجات التمويلية المقدرة للعام 2016 ضمن خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية والبالغة (2,657) مليار دولار، ووزعت كآآآي:

- (646,73) مليون دولار، منح لتمويل مشاريع في المجتمعات المستضيفة.
- (600,6) مليون دولار، منح لدعم اللاجئين والمساعدات الانسانية.
- (385,9) مليون دولار، منح موجهة لدعم الموازنة العامة.

(1) مشاريع التوأمة:

- الاستمرار بتنفيذ مشروع التوأمة الثاني لدائرة الأراضي والمساحة لمعالجة الإزاحات الجغرافية، وبكلفة تبلغ (1) مليون يورو.
- البدء بإجراءات تحضير وثائق عطاءات لثلاث مشاريع توأمة لكل من مديرية الدفاع المدني، وإدارة الإقامة والحدود، ومؤسسة المواصفات والمقاييس، وبكلفة إجمالية تبلغ (3,9) مليون يورو.

(2) عقود الخدمات:

- الاستمرار بتنفيذ مشروع إعداد نظام معلومات وطني لوزارة المياه والري، وبكلفة تبلغ (1,5) مليون يورو.
- الانتهاء من تنفيذ كل من عقود الخدمات التالية:
  - دعم فني لهيئة تنظيم النقل البري في مجال تطوير الإطار المؤسسي والتشريعي، وبكلفة تبلغ (167) ألف يورو.
  - دعم فني لدائرة الإحصاء الجوية في مجال المراجعة الاستراتيجية والقانونية، وبكلفة تقريبية تبلغ (142) ألف يورو.
- البدء بإجراءات تحضير وثائق مشروع تقديم دعم فني لوزارة التنمية الاجتماعية، وبكلفة تبلغ (300) ألف يورو.

(3) عقود المنح:

- الانتهاء من تنفيذ منحة قيمتها (4,7) مليون يورو للمساهمة بتمويل التعداد العام للسكان.
- البدء بإجراءات تحضير وثائق منحة لمنظمة العمل الدولية (ILO)، وذلك من أجل متابعة تنفيذ اتفاقية تسهيل قواعد المنشأ الأوروبي، وبكلفة تقريبية تبلغ (1) مليون يورو.

#### (4) عقود الأجهزة والمعدات

- الاستمرار بتنفيذ عطاءات مشاريع الشراء التالية (من توريد وتركيب وتشغيل واستلام):
  - مشروع توريد مركز التدريب وحقوق الإنسان التابع للمديرية العامة لقوات الدرك بالأجهزة والمعدات، وبقيمة 320 ألف يورو.
  - مشروع توريد البحث الجنائي بأنظمة وأجهزة متقدمة لتعزيز كفاءته في مكافحة الجرائم الإلكترونية وبقيمة 270 ألف يورو.
  - مشروع تعزيز قدرات المختبرات الفنية لدائرة مكافحة المخدرات، وبقيمة 550 ألف يورو.
  - مشروع الربط الإلكتروني ما بين وزارة العدل ومديرية الأمن العام، وبقيمة تقارب 58 ألف يورو.
  - مشروع توريد ديوان المحاسبة بأجهزة وأنظمة لتحليل ومتابعة العمل، وبقيمة 200 ألف يورو.
  - مشروع توريد مؤسسة المواصفات والمقاييس بمعدات وأجهزة مختبرات لتنفيذ خارطة طريق لإبرام اتفاق بشأن تقييم المطابقة وقبول المنتجات الصناعية، وبقيمة 1,3 مليون يورو.
  - مشروع توريد وزارة الزراعة بمعدات وأجهزة مختبرات في مجال تنفيذ معايير النباتات الطازجة ومنتجاتها، وبقيمة 320 ألف يورو.
  - مشروع توريد دائرة الأراضي والمساحة بأجهزة ومعدات لتعزيز نظام المساحة في الأردن، وبقيمة 400 ألف يورو.
  - مشروع توريد المعهد المروري الأردني بأجهزة محاكاة في مجال إدارة الأمن المروري، وبقيمة 320 ألف يورو.
  - مشروع توريد هيئة الطيران المدني بأنظمة خاصة تتماشى مع المعايير وتشريعات الاتحاد الأوروبي، وبقيمة 135 ألف يورو.
  - مشروع توريد شركة الكهرباء الوطنية بأنظمة خاصة لتعزيز عملية مراقبة نظام توليد الطاقة الكهربائية، وبقيمة 70 ألف يورو.
  - مشروع توريد وزارة السياحة والآثار بأنظمة خاصة لمراقبة المواقع الأثرية، وبقيمة 145 ألف يورو.
- البدء بالإجراءات التعاقدية لعطاءات مشاريع الشراء التالية:
  - مشروع توريد وزارة المياه والري بأنظمة وأجهزة خاصة بإعداد نظام معلومات مياه وطني، وبقيمة (550) ألف يورو.
  - مشروع توريد مؤسسة المواصفات والمقاييس بأجهزة خاصة بفحص معدات الإضاءة ضمن استكمال الإعداد لمتطلبات اتفاقية تقييم المطابقة وقبول المنتجات الصناعية (ACAA)، وبقيمة (450) ألف يورو.

(5) أنشطة أداة الدعم الفني والتبادل المعلوماتي (TAIEX):

- تم تنظيم ما مجموعه (13) نشاطاً من خلال (TAIEX)، والتي تضمنت ورشتي عمل، لكل من مؤسسة المواصفات والمقاييس، ووزارة الزراعة، بالإضافة إلى ندوة تم عقدها في مالطا تحت عنوان "Market Surveillance" شارك فيها ممثلون عن الأردن.

وتم إيفاد (3) بعثات خبراء من الاتحاد الأوروبي لصالح كل من:

1. دائرة الجمارك الأردنية.
2. هيئة تنظيم قطاع الاتصالات.
3. هيئة النزاهة ومكافحة الفساد.

كما شارك ما مجموعه (22) موظفاً من الوزارات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية في (7) زيارات دراسية إلى دول الاتحاد الأوروبي، بهدف التعرف على أفضل الممارسات ونقل المعرفة الضمنية والعلمية في مجالات عديدة.

(6) انشطة برنامج دعم تحسين الإدارة والحكم الرشيد

- الاستمرار بتنفيذ ثلاث مشاريع لصالح وزارة تطوير القطاع العام وهيئة مكافحة الفساد وديوان الخدمة المدنية.
- البدء بإجراءات تحضير مشروع تقديم الخدمات الحكومية في الأردن وفق نموذج البرنامج.

## التعاون العلمي والثقافي والبرامج التدريبية والمنح الدراسية لعام 2016

ضمن اطار عمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي فقد عملت الوزارة خلال العام 2016، على توفير عدد كبير من البرامج التدريبية والمنح الدراسية في مختلف المجالات من خلال التفاوض والتنسيق مع الجهات المانحة والمؤسسات الدولية المختلفة، بهدف المساهمة في تطوير الموارد البشرية لموظفي القطاع العام وبناء القدرات في مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية وبما ينسجم مع الاحتياجات التدريبية والتطويرية لهذه المؤسسات ووفقاً للخطة الحكومية الرامية لتحسين أداء ورفع كفاءة موظفي القطاع العام:

### أولاً: البرامج التدريبية، وتتوزع كما يلي:

#### 1. برامج المنح التدريبية التي تقدمها الدول المانحة والصديقة ضمن برامج التعاون الفني والتنموي:

- وهي تلك البرامج التي تقدم كمساعدات فنية للدول النامية في مختلف المجالات ومن ضمنها الأردن، والتي يعتمد القبول فيها على أسس تنافسية ما بين مرشحي الدول المدعوة للمشاركة، وفي اطار هذا النوع من البرامج يتم ترشيح (1-2) للمنافسة على المشاركة في البرنامج التدريبي الواحد، وغالباً ما يتم قبول مرشح واحد أو مرشحين اثنين من كل دولة للمشاركة في البرنامج التدريبي الواحد.
- وضمن هذا النوع من البرامج قامت الوزارة بتأمين ما يزيد على (600) برنامج تدريبي بالتنسيق مع مختلف الجهات المانحة كجمهورية الصين الشعبية، اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان، هولندا، الهند، ماليزيا، مملكة تايلند، سنغافورة، السويد، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، حيث قامت الوزارة خلال بترشيح ما يزيد على (763) موظفاً ممن تنطبق عليهم شروط المشاركة فقط، وتم قبول وإيفاد ما مجموعه (445) موظفاً من مختلف الوزارات والمؤسسات، للمشاركة في دورات تدريبية، وورش عمل،



وحلقات دراسية وتدريبية عقدت في هذه الدول في مجالات المياه، والطاقة، والبيئة، والصحة، والزراعة، والتعليم، والإدارة العامة، والاقتصاد، والاستثمار، والتجارة والصناعة، وتكنولوجيا المعلومات، المسح الجغرافي، التخطيط الحضري، والتنمية الاجتماعية، ومكافحة الفقر والاحتياجات الخاصة وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتنمية المحلية.

## 2. البرامج التدريبية المخصصة للأردن:

- وهي البرامج التي تقدم للأردن كمساعدات فنية في إطار علاقاته الثنائية مع بعض الجهات المانحة والصديقة كاليابان، وكوريا الجنوبية، وهولندا وجمهورية الصين الشعبية، وبموجب هذا النوع من البرامج يتم تخصيص عدد من البرامج التدريبية لمشاركين من الأردن فقط على شكل مجموعات وفي مجالات محددة، وتقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق والتفاوض مع هذه الجهات لاختيار مجالات التدريب وفقاً للاحتياجات التدريبية لموظفي القطاع العام بهدف تمكينهم ورفع قدراتهم المؤسسية في مجالات محددة.
- حيث تم خلال عام 2016 إيفاد ما مجموعه ( 187 ) موظفاً من مختلف المؤسسات والوزارات الأردنية للمشاركة في (16) برنامجاً تدريبياً عقدت في الدول المذكورة أعلاه في مجالات: سياسات الطاقة والطاقة المتجددة، سياسات واستراتيجيات الصحة، تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة اقتصادياً، والتشريع، الحكم المحلي، إدارة العدل، الشؤون الاجتماعية وسياسات التشغيل، الإدارة المائية، الأمن الغذائي، إدارة المالية العامة، مهارات الاتصال مع الجمهور وتقديم الخدمات، السياسات التجارية والدبلوماسية وإدارة التنمية المحلية، تطوير التشريعات الخاصة بسكك الحديد، إدارة وبناء المناطق التنموية والحرّة، إدارة المشاريع وإنفاذ القانون
- بلغ مجموع البرامج التدريبية وورش العمل والحلقات الدراسية التي تم توفيرها خلال عام 2016 التي تم استلامها والتفاوض حولها مع مختلف الجهات المانحة ما يقارب (650) دورة وبرنامجاً تدريبياً، عمت على مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية، وتم تسمية ما يزيد على (950) موظفاً للمشاركة في هذه البرامج ممن انطبقت عليهم الشروط وتم قبول وإيفاد ما يزيد على (630) موظفاً.

ثانياً: المنح والبعثات الدراسية، وتوزع كما يلي:

1. المنح الدراسية التي تقدم من خلال الاتفاقيات الثقافية والبرامج التنفيذية بين الأردن والدول الصديقة والشقيقة، والتي تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي أو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإعداد هذه البرامج والتوقيع عليها، بحيث يتم إدراج أعداد المنح الدراسية والتخصصات التي سيتم تبادلها ضمن البرامج التنفيذية للتعاون العلمي والثقافي الموقعة مع تلك الدول على أساس المعاملة بالمثل، وتدار هذه المنح وتتابع من قبل وزارة التعليم العالي الأردنية.

2. برامج المنح الدراسية (ماجستير، ودكتوراه وأبحاث ما بعد الدكتوراه) المقدمة من مختلف الجهات المانحة كالبنك الإسلامي للتنمية، البنك الدولي بالتعاون مع الحكومة اليابانية، وألمانيا، وهولندا، وكوريا الجنوبية، وبروناي دار السلام، وإيطاليا، وماليزيا، وتايلند، وتايوان والمفوضية الأوروبية: والتي هي عبارة عن برامج مساعدات تقدم للدول النامية بشكل عام، ويعتمد القبول في هذه البرامج على أسس تنافسية ما بين مرشحي مختلف الدول، وفي إطار هذا النوع من المنح قامت الوزارة بتوفير ما لا يقل عن (50) فرصة دراسية لمستوى الدراسات العليا عمت على ديوان الخدمة المدنية والجامعات الرسمية.

ثالثاً: الاتفاقيات الثقافية والبرامج التنفيذية:

- بهدف تعزيز علاقات التعاون العلمي والثقافي مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة في مجالات (التعليم والتعليم العالي والثقافة والفنون والسياحة والآثار والتنمية الاجتماعية والأعلام والاتصال والرياضة والشباب) تقوم الوزارة بأبرام الاتفاقيات الثقافية والبرامج التنفيذية المنبثقة عنها والعمل على تجديدها بالتنسيق مع جميع الجهات الأردنية المعنية.
- تم خلال العام 2016 توقيع برنامج للتعاون في مجالات الثقافة والتعليم مع جمهورية قبرص للسنوات (2017-2020)، وكذلك متابعة التنسيق مع عدد من الدول لتجديد (5) برامج للتعاون العلمي والثقافي في المجالات أعلاه للسنوات (2017-2019)، ومن بينها (باكستان، بولندا، بلغاريا، أذربيجان، وروسيا الاتحادية، كوريا الجنوبية).

توزيع البرامج التدريبية والمنح الدراسية المقدمة للأردن خلال عام 2016 حسب الجهات المانحة

الرقم	أسم الدولة	الدورات التدريبية			المنح الدراسية		
		مجموع الدورات	مجموع المرشحين	أعداد المشاركين	مجموع المنح	مجموع المرشحين	أعداد المستفيدين
1	الصين الشعبية	80	260	250	-	-	-
2	اليابان	46	88	52	1	-	-
3	كوريا	10	22	22	20	6	2
4	سنغافورة	47	53	39	-	-	-
5	تايوان	15	18	10	-	-	-
6	الهند	متعدد واقله 150	81	37	-	-	-
7	تايلاند	7	9	4	4	-	-
8	ماليزيا	8	5	1	-	-	-
9	ألمانيا*	-	-	-	غير محدد DAAD Program	-	-
11	السويد	4	44	13	-	-	-
12	البنك الإسلامي للتنمية/ المعهد الإسلامي للبحوث	3	6	6	15	15	2
13	المعهد العربي للتخطيط	68	272	121	-	-	-
14	إيطاليا	2	2	2	2	2	2

17	هولندا*	متعدد واقلة (200) ضمن برامج: (Shirka MSP, NFP)	80	65	غير محدد NFP Program	5	-
20	البنك الدولي/ بالشراكة مع الحكومة اليابانية*	-	-	-	3	-	-
22	مركز صندوق النقد الدولي بالكويت	متعدد واقلة 10	10	10	-	-	-
23	سلطنة بروناي دار السلام	-	-	-	2	2	-
24	منظمة الفاو بالتعاون مع Szent Istvan الهنگارية*	-	-	-	3	-	-
25	الحكومة البريطانية*	غير محدد Chevening	-	-	غير محدد Chevening	-	-
26	الحكومة الأمريكية*	غير محدد برامج القيادة للشباب	-	-	متعدد ضمن برامج Fulbright	-	-
المجموع		650	950	632	50	30	6

(\*) يقتصر دور الوزارة في التعامل مع برامج هذه المنح في عملية التعريف بها وتعميمها على ديوان الخدمة المدنية والجامعات الرسمية بالإضافة إلى تعميمها من خلال الموقع الإلكتروني للوزارة لإتاحة الفرصة أمام الجميع من القطاعين العام والخاص للاستفادة منها، حيث ان إجراءات تقديم الطلبات للمنافسة على هذه المنح تتم إلكترونياً (online) من خلال المواقع الإلكترونية لهذه البرامج، ويتم إعلام المرشحين بنتائج المنافسة بواسطة البريد الإلكتروني.

## **اهم انجازات مديرية السياسات والاستراتيجيات للعام 2016**

### **تقرير ممارسة الاعمال**

- متابعة مصفوفة اصلاحات المرحلة الثانية التي تم تنفيذها لتحسين بيئة الاعمال خلال النصف الاول من العام 2016 بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي
- تم عقد اربع ورش عمل خاصة بمؤشرات ممارسة الاعمال لجميع المعنيين من الوزارات والهيئات والقطاع الخاص
- استنادا لنتائج ورش العمل تم اعداد مسودة مصفوفة الاصلاحات المطلوبة لتحسين ترتيب الاردن في تقرير ممارسة الاعمال للعام 2017

### **مراجعة التشريعات الاقتصادية الاردنية**

- تم اعداد الخطة التنفيذية لمشروع مراجعة التشريعات الاقتصادية الاردنية بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي لثلاث سنوات قادمة التي سيتم العمل عليها خلال فترة المشروع
- تم وبشكل مبدئي تحديد قائمة القوانين والانظمة التي سيتم العمل عليها ضمن المشروع والتي تتلخص في ثلاث مجالات رئيسية: (البدا بالاعمال و التجارة و المنافسة).

### **حزمة الحوافز للاقتصاد الاردني**

- تم ارسال الصيغة النهائية المحدثة للخطة التنفيذية التي تتضمن حزمة من الحوافز للاقتصاد الاردني الى دولة الرئيس ومجلس السياسات الاقتصادية

### **مشروع السجل الوطني الموحد والباحثين الاجتماعيين**

- تطوير الاستبيان الذي يتم من خلاله جمع البيانات حول الاسر الفقيرة.
- تدريب وتأهيل (71) مشرف ومشرفة وبناء قدرات ل (633) عامل اجتماعي في المناطق المستهدفة.

- الانتهاء من المسح الميداني في المحافظات الثلاث المستهدفة والتعرف على الخدمات الموجودة في هذه المحافظات، وتم اخذ موافقة البنك الدولي على تقرير المسح الميداني.
- تطوير دليل خدمات الاحالة وزيارة المؤسسات والوزارات التي اوصى عليها تقرير المسح الميداني.
- تم اطلاق مشروع الباحثين الاجتماعيين في شهر ايلول 2016 ومباشرة المسح الميداني للمحافظات المستهدفة
- عقد ورشة عمل تعريفية لنظام البطاقة الواحدة بالتعاون مع برنامج الاغذية العالمي
- الانتهاء من هيكلة مشروع السجل الوطني الموحد ومباشرة العمل به

### الكتاب السنوي للتنافسية

تم متابعة تعبئة الاستمارات المخصصة للتقرير والبالغ عددها 106 استمارات وارسالها للمهد الدولي للتنمية الداربية وقد صدر التقرير السنوي 2016 ، وتم التحضير للعمل على التقرير السنوي للعام 2017 .

### انجازات قسم الاقتصاد الوطني

- تم الانتهاء من تقييم دراسة العمالة الوافدة في الاردن واستلام النسخة النهائية من الدراسة ورفعها لمجلس الوزراء
- اعداد تقارير دورية حول الاداء الاقتصادي الاردني
- اعداد تقارير تحليلية للنواتج المحلي الاجمالي
- اعداد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية دوريا

### مسح دخل ونفقات الاسرة

- يتم تنفيذ المسح بالتعاون مع البنك الدولي فقد تم انجاز ما يلي :
  - اعتماد منهجية جديدة للمسح وتدريب الباحثين على المنهجية الجديدة
  - الانتهاء من مراجعة الاستثمارة وتصميمها
  - اعتماد حجم عينة الدراسة وتوزيعها على المحافظات (25000) عينة

○ اجراء تجربة قبلية مع فريق البنك الدولي على عينة من 100 اسرة

### الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر 2016-2025

بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) تم خلال العام 2016 :

- تحديث كافة المؤشرات المتضمنة في وثيقة الاستراتيجية في ضوء نتائج التعداد العام للسكان والمساكن وإعادة ترتيب وتنسيق الوثيقة المحدثة ضمن مفهوم الحماية الاجتماعية الشاملة، وتشتمل على محور الحماية الاجتماعية، محور التأمينات الاجتماعية، محور سوق العمل
- اعداد برنامج محوسب (MIS) في رئاسة الوزراء ويهدف الى متابعة خطة عمل الحكومة والبرنامج التنموي التنفيذي والمبادرات ذات الاولوية وسيتم اطلاق المشروع قبل نهاية الشهر الحالي.

### تقرير الاسقاطات السكانية 2015-2050

- تم لغاية تاريخه الانتهاء من مسودة تقرير الاسقاطات السكانية للأعوام 2015-2050 وذلك حسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2015 تبعا للتطورات الاقليمية وخاصة اللاجئين السوريين

### قسم الانذار المبكر

- تم اعداد تقارير الانذار المبكر للربع الاول والثاني للعام 2016 ورفعها لدولة الرئيس
- تحديث قاعدة البيانات للمتغيرات الاقتصادية للعام 2016 (حوالي 85 متغير)
- اعداد الاطار الكمي للاقتصاد الكلي للعام 2016 بالتعاون مع وزارة المالية والبنك المركزي الاردني ضمن البرنامج التنموي التنفيذي 2016-2018



## مشروع التنافسية والاستثمار الاردني

- تم اطلاق المرحلة الثانية من الاصلاحات المتعلقة بالنافذة الاستثمارية لدى هيئة تشجيع الاستثمار ودعم الجهات الحكومية الممثلة بالنافذة لتنفيذ بعض النشاطات ضمن هذه المرحلة خاصة فيما يتعلق بتبسيط وتوحيد اجراءات تسجيل الاعمال، وتبسيط وتوحيد اجراءات الترخيص للقطاع الصناعي

## عناقيد النمو

- لتنفيذ مبادرات وثيقة الاردن 2025 تم الانتهاء من اعداد توصيات الفرق العنقودية لعناقيد ( البناء والهندسة، التعليم ، الخدمات المالية، الرعاية الصحية والسياحة العلاجية، الزراعة، الطاقة والطاقة المتجددة

## مشروع استخراج معدل الانجاب الكلي / دائرة الاحوال المدنية والجوازات

- قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبالتعاون مع المجلس الاعلى للسكان ودائرة الاحوال المدنية والجوازات ودائرة الاحصاءات العامة بإعداد دراسة لاستخراج معدل الانجاب الكلي وبشكل سنوي استنادا لبيانات دائرة الاحوال المدنية والجوازات وبدعم من USAID

## قسم النوع الاجتماعي

- متابعة تنفيذ مبادرة الشراكة من أجل مستقبل قائم على المساواة (2016 – 2018)، وذلك بالتعاون مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. وتهدف تلك المبادرة إلى تعزيز المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة على الصعيد الوطني.
- المشاركة في التحالف الوطني لخطة عمل قرار مجلس الأمن 1325 المرأة الأمن والحرب والسلام.
- التعاون مع المجتمع المدني في مختلف النشاطات التي تعزز من تمكين المرأة، بورش التوعية والتدريب في المدارس والمراكز الصحية في المحافظات والمخيمات .
- التعاون مع وزارة العمل، وترأس لجنة الدراسات المنبثقة عن لجنة العمل المرن للمرأة، للخروج بنظام مقترح للعمل المرن .

- التعاون مع مؤسسة التدريب المهني في اعداد خطة عمل لدمج النوع الاجتماعي، وتشجيع الفتيات على الالتحاق في مراكز المؤسسة في المحافظات.
- التشبيك مع مبادرة صداقة الخاصة في انشاء الحضانات في أماكن العمل، للمضي قدما في تطبيقها في الوزارة.

### قسم التنمية المستدامة

- المساهمة في اعداد الخطة الوطنية للنمو الاخضر، وتقرير حالة البيئة الثاني.

### و خلال النصف الثاني من 2016، عملت مديرية السياسات والاستراتيجيات على مايلي:

- تمت مراجعة وتحديث الاجراءات المطلوبة لتحسين مرتبة الاردن في تقرير ممارسة الاعمال الصادر عن البنك الدولي، حيث تم مخاطبة كافة الجهات المعنية من قبل رئاسة الوزراء لاتخاذ الاجراءات الضرورية وبما ينعكس على تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة.
- ويهدف خلق مظلة اشمل واوسع لمفهوم الحماية الاجتماعية وتخفيض الفقر في المملكة فقد بدء العمل على تحديث الاستراتيجية الوطنية للفقر والحماية الاجتماعية، كما تم الانتهاء من مشروع الباحثين الاجتماعيين الذي ينفذ بدعم من البنك الدولي، حيث تم الانتهاء من اعداد قاعدة بيانات ودراسة وتحليل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ل 22400 اسرة في محافظات معان والزرقاء واربد. كما بدء العمل على تطوير منهجية قياس حديثة في مجال الفقر من خلال قياس فقر الاطفال متعدد الابعاد بالتعاون مع اليونيسف، وبالإضافة لما سبق فقد الانتهاء من المرحلة التحضيرية لتنفيذ مسح نفقات ودخل الاسرة بالتعاون مع دائرة الاحصاءات العامة والذي سيتم البدء بتنفيذه خلال شهر تموز 2017.

- ويهدف مواكبة الجهود العالمية لتنفيذ اجندة التنمية المستدامة 2030، فقد تمت المساهمة في اعداد التقرير الوطني الطوعي الاول حول تنفيذ اهداف التنمية المستدامة الذي سيقدم الى المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة 2017، فضلا عن المساهمة في اقرار اطار مؤسسي موسع وحديث للجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة ليواكب جهود المملكة خلال السنوات الخمس عشرة القادمة لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة من منظور وطني. فضلا عن المساهمة في اطلاق مشاورات وطنية شارك خلالها الشباب والاكاديميون ومؤسسات المجتمع المدني بهدف نشر الوعي بأهداف التنمية المستدامة وايجاد شراكة مع كافة الجهات المعنية في عملية تنفيذ هذه الاهداف.
- كما تمت المساهمة في اعداد الحظة الوطنية للنمو الاخضر بالتعاون مع وزارة البيئة والمعهد العالمي للنمو الاخضر والحكومة الالمانية، وتقرير حالة البيئة الوطني الثاني، ومسودة اطار عمل الامم المتحدة للشركة من اجل التنمية المستدامة- UNSDPF-(2018-2022).
- وايماننا من الوزارة بضرورة ايجاد بيئة عمل صديقة للمرأة باشرت الوزارة حاليا العمل على تطبيق مبادرة انشاء حضانة نموذجية لأطفال موظفات وموظفي الوزارة.

## خامساً: مديرية برامج التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية:

### انجازات مديرية برامج التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية لعام 2016

#### برنامج تعزيز الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية:

تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإدارة وتنفيذ برنامج تعزيز الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية وهو احد البرامج الوطنية الذي يهدف الى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين في مختلف مناطق المملكة مع التركيز على المناطق الفقيرة والفئات الاكثر حاجة (الشباب والمرأة)، من خلال تنفيذ حزمة متكاملة من الانشطة والمبادرات والبرامج الهادفة التي تحقق اثر تنموي فعلي في المناطق المستهدفة، حيث يتم تنفيذ المشاريع من خلال سلسلة متكاملة من الإجراءات التنفيذية بدءاً من دراسة وضع المناطق المستهدفة ودراسة افكار المشاريع ودعمها بدراسات الجدوى الاقتصادية، التمويل، والتدريب، والخدمات الفنية والاستشارية، والتدريب الفني المتخصص وصولاً الى ضبط جودة منتجات المشاريع وتسويقها، حيث تشارك كافة مكونات البرنامج التي تختص في هذه المجالات مجتمعة منذ المراحل الأولى لتأسيس المشاريع لضمان نجاحها وديمومتها، حيث يحقق البرنامج أهدافه المرجوة من خلال مكوناته التالية:

- برنامج مراكز تعزيز الإنتاجية "إرادة"
- برنامج تمكين مناطق جيوب الفقر
- برنامج دعم الإقراض الصغير والميكروي من خلال صندوق التنمية والتشغيل
- برنامج دعم الجمعيات الخيرية والتعاونية والهيئات النسائية.
- دعم البيئة الشبابية المنتجة.
- دعم مشاريع البنية التحتية الاساسية.
- مبادرات تنموية مختلفة.
- حزمة الامان الاجتماعي.

مبيناً فيما يلي ملخص لاهم انجازات برنامج تعزيز الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية خلال عام 2016 ستحقق تدخلات البرنامج ما يزيد عن (3000) فرصة عمل او دخل اضافي للفئات المستفيدة:

- ✓ تمويل ودعم (110) مشروعا انتاجيا لهيئات المجتمع المحلي (جمعيات خيرية وتعاونية وأندية رياضية)
- ✓ تمويل ودعم تنفيذ (1235) مشروع صغير وميكروي للأسر الفقيرة في مناطق جيوب الفقر وهيئات المجتمع المحلي والشباب الباحثين عن العمل.
- ✓ المساعدة في تأسيس (1095 مشروع) انتاجي صغير ومتوسط للأفراد وهيئات المجتمع المحلي من خلال دراسات الجدوى الاقتصادية والدعم الفني والاستشاري والتدريب الذي تم تقديمه من خلال برنامج ارادة.
- ✓ تمويل مشاريع مبادرات تنموية شملت (6 مراكز زها) ثقافية للأطفال، (50 مدرسة) منتجة، دعم مبادرات تتعلق بالفقراء والايتام.
- ✓ تنفيذ (170 مشروع) بنى تحتية ضرورية تساهم في تحسين الظروف المعيشية للفئات المستهدفة وخاصة المناطق الفقيرة.
- ✓ تنفيذ ما يزيد عن (850) جلسة تدريبية وتوعوية استفاد منها ما يزيد عن (9000 مواطن) في مجالات تتعلق بالانتاجية والتشغيل وأسباب الفقر والتأهيل لأسواق العمل.
- ✓ تدريب (726) من خريجي الجامعات والمعاهد في مؤسسات القطاع الخاص وتوطين ما نسبته (22% منهم) في المؤسسات المستضيفة.
- ✓ تأهيل منتجات المشاريع وضبط الجودة ومعايير الجودة (320) منتج.
- ✓ تنفيذ (40) مشروع مطبق لمعايير تحسين اداء الجودة المحلية والعالمية HACCP، GAP Pre-HACCP، GLOBAL، ISO، Pre-ISO.

اما خطة البرنامج لعام 2017 فقد تم وضع خطة للإنفاق على أنشطة البرنامج ضمن موازنة لعام 2017 بقيمة (17) مليون دينار حيث ستقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتنفيذ تدخلات انتاجية واستثمارية من شأنها الحد من الفقر والبطالة في المحافظات من خلال انشاء مشاريع انتاجية مدرة للدخل وموفرة لفرص العمل ستحقق ما يزيد عن (3000) فرصة عمل او زيادة في الدخل للفئات المستهدفة في مختلف محافظات المملكة، وتشمل التدخلات:

- 1- تنفيذ مبادرة الفروع الانتاجية بالتعاون مع وزارة العمل، حيث سيتم تنفيذ (20) فرعا انتاجيا في مختلف محافظات المملكة، سيتم في عام 2017 المباشرة في تنفيذ (6) فروع منها ستعمل على توفير ما لا يقل عن (1800) فرصة عمل.
- 2- تمويل وتنفيذ (100) مشروع انتاجي لمختلف الهيئات المحلية من جمعيات تعاونية وخيرية وهيئات نسائية وندية شبابية في مختلف المحافظات، والاستمرار في المشاريع التي ستساهم مراكز "ارادة" المنتشرة في 28 مركز في مختلف محافظات المملكة من تقديم الخدمات المجانية والدعم الفني والاستشاري والتدريب المتخصص ودراسات الجدوى الاقتصادية لتصل الى (1000) مشروع صغير ومتوسط.
- 3- انشاء معرض دائم لمختلف منتجات الهيئات المحلية والاسر المنتجة (الحرفية والغذائية) وتوفير الدعم الفني وضبط الجودة لها والمساعدة في تسويق تلك المنتجات.
- 4- التوسع في مشاريع التشغيل الذاتي باستهداف خريجي الجامعات والمعاهد والمراكز الحرفية الباحثين عن العمل بقروض ميسرة جدافي مختلف محافظات المملكة بالتعاون مع صندوق التنمية والتشغيل.
- 5- تنفيذ (6) مراكز للطفولة " مراكز زها في ستة محافظات.
- 6- تنفيذ تدخلات تنموية وانتاجية في (35) منطقة تم تحديدها كمناطق تتطلب تدخلات تنموية بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ 2016/7/17، سيتم من خلالها تنفيذ مشاريع انتاجية وتدخلات وانشطة متعددة تساهم في تحسين المستوى المعيشي للفئات المستهدفة في تلك المناطق وذلك خلال الاعوام 2018/2017.
- 7- تبني مبادرات ومشاريع وطنية جديدة ذات طابع انتاجي تكون لها اسهامات في تحسين جوانب قطاعية متعددة في مختلف المحافظات ( مدارس منتجة، شركات طلابية، مبادرات بالتعاون مع القطاع الخاص،..
- 8- كما سيتم رصد ما قيمته (0.9) مليون دينار لتنفيذ (120) وحدة سكنية للأسر الفقيرة في خمسة محافظات تشمل المخيمات التالية (سوف، اريد، حطين، الزرقاء، البقعة، مادبا) / حزمة الامان الاجتماعي.

### الآية تخصيص مشاريع البرنامج:

يتم تخصيص التمويل لمشاريع البرنامج من خلال لجنة تخصيص للبرنامج تضم بعصويتها بالإضافة إلى ممثلين عن الوزارة مندوبين من وزارة المالية، وديوان المحاسبة، ودائرة الموازنة العامة، وزارة التنمية الاجتماعية، المؤسسة التعاونية الأردنية، حيث تقوم اللجنة بدراسة طلبات التمويل التي يتم التنسيب بتمويلها من قبل كادر البرنامج والتنسيب للوزير بالموافقة أو الرفض بالتخصيص للمشاريع المقترحة والمصادقة على القرار.

### في مجال تنمية المحافظات:

قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي وضمن سعيها الدؤوب والهادف إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف مناطق المملكة والعمل على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية للمجتمعات المحلية وذلك من خلال إعداد البرامج التنموية للمحافظات ضمن إطار تخطيطي متوسط المدى للأعوام (2016-2018)، وذلك وفق منهجية وآلية عمل لامركزية تشاركية وبمشاركة شعبية واسعة من أعضاء المجالس الاستشارية والتنفيذية والبلدية وممثلي مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب والمرأة في المحافظات. حيث قام فريق حكومي برئاسة معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي بتنفيذ جولات ميدانية خلال الفترة من (2016/7/18-2016/8/30) لتحقيق هدفين تمثل الأول بالوقوف على تقدم سير العمل في البرامج التنموية للمحافظات من تمويل لمشاريع ذات أولوية واحتياجات قطاعية للمجتمعات المحلية، في حين تمثل الهدف الثاني بالتعريف بالنواذ الاقراضية والتمويلية المتاحة للمواطنين وخاصةً الشباب وسبل الاستفادة منها كأحد مخرجات وتوصيات هذه البرامج وبمشاركة واسعة لكافة الاطراف ذات العلاقة في المحافظات. حيث تم التطرق ومن خلال عرض ونقاش مفتوح لإنجازات البرامج التنموية للمحافظات للعام 2016 وحجم المشاريع الممولة في مختلف القطاعات الحيوية والتي تلبي أولويات غير ملباه بلغ إجمالي تمويلها (70) مليون دينار من مخصص مشروع البنية التحتية للمحافظات للعام 2016.

ولإيجاد حلول لمشكلة البطالة والفقر من خلال الاستثمار في المحافظات تم وبالتنسيق مع المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت بإعداد الخارطة الاستثمارية لمحافظات الشمال والوسط والجنوب، بحيث توصلت هذه الخرائط للقطاعات التنافسية والاستثمارية وتحديد العديد من المشاريع الاستثمارية

والانتاجية المولدة لفرص العمل والمدة للدخل في هذه المناطق، حيث قامت الحكومة في هذا السياق بتوفير تمويل يبلغ (1.2) مليون دينار لإعداد دراسات جدوى اقتصادية لمخرجات الخارطة الاستثمارية للمحافظات ليصار لاحقاً الترويج لها محلياً وخارجياً من خلال هيئة الاستثمار.

وفي إطار توجه الحكومة لتطبيق وتنفيذ مشروع اللامركزية خلال العام 2017، قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق والتواصل مع جميع الجهات الحكومية المعنية باللامركزية، حيث تم في هذا السياق إعداد الإطار التنفيذي للامركزية وإقراره من خلال اللجنة الوزارية المعنية باللامركزية، كما قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبهدف توفير التمويل لتنفيذ وتلبية متطلبات تنفيذ اللامركزية على أرض الواقع فقد تم البدء بتنفيذ مشروع دعم الجهود الحكومية في اللامركزية وتمويل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويجري العمل حالياً على التواصل مع باقي المنظمات والجهات الدولية المهمة لدعم الإصلاح السياسي والحاكمية الرشيدة لتمويل ما أمكن من متطلبات رئيسية لإنجاح مشروع اللامركزية.



## سادساً: في مجال تنسيق المساعدات الإنسانية للعام 2015:

### انجازات وحدة تنسيق المساعدات الإنسانية عام 2016

أولاً: اعتماد الخطة الأردنية للاستجابة للأزمة السورية (2016-2018) من قبل رئاسة الوزراء كمرجعية لتحديد احتياجات الحكومة للحد من أثر استضافة اللاجئين السوريين ودعم المجتمعات المستضيفة ودعم الخزينة ونظراً لعدم القدرة على تحديد السقف الزمني لحل الأزمة السورية، فقد تم إعداد خطة متدرجة لمدة ثلاث سنوات يتم تحديثها سنوياً في ضوء المستجدات والمتغيرات، بحيث تكون في العام القادم للفترة 2017-2018 والذي يليه 2018-2020. وعليه فقد اعتمدت الخطة على الحقائق التالية:

- ≡ حيث أن الأزمة السورية لم تعد قضية إغاثة وتوفير مأوى وإنما تطال كافة مناحي الحياة في الأردن، فقد تم اتباع منهج تعزيز المنعة والذي يتناول الجوانب الإنسانية والتنمية لكل قطاع بالإضافة إلى مكون دعم الخزينة.
- ≡ تم البناء على تحليل معمق وتقييم للهشاشة والاحتياجات القطاعية على مستوى اللاجئين والمجتمعات المحلية، حيث تشير نتائج التقييم إلى ما يلي:

1. حوالي 13% من الطلاب لن يتمكنوا من الحصول على فرصة التعليم نتيجة نقص الغرف الصفية، ويعود ما نسبته 86% من أسباب هذه الهشاشة في قطاع التعليم لتواجد الطلبة السوريين، وبالتالي فإن هنالك حاجة لحوالي 150 مدرسة جديدة خلال السنوات الثلاث القادمة لإتاحة فرص التعليم للجميع. علماً بأن أعلى نسب هشاشة (هشاشة حادة) في قطاع التعليم توجد في عمان، تليها إربد، والزرقاء.

2. كما أظهر تقييم الهشاشة في قطاع الصحة أن ما نسبته 23% من السكان لا تتوفر الأسرة الكافية لهم في المستشفيات الحكومية، ويعود ذلك بنسبة 86% لتواجد اللاجئين السوريين، في حين تعود نسبة 14% من الهشاشة لزيادة الطلب على الخدمات الصحية من الأردنيين. علماً بأن أشد درجات الهشاشة ظهرت في كل من المفرق وعجلون وجرش والبلقاء، الأمر الذي يتطلب توفير 1091 سرير.
3. أما فيما يتعلق بإدارة النفايات الصلبة، فقد أظهر التقييم نسبة هشاشة 19%، أي أن ما نسبته 19% من النفايات لا يوجد القدرة على التعامل معها. (ما يعادل 1698 طن من النفايات يومياً في إقليمي الشمال والوسط).
4. وفي قطاع المياه تبين أن نسبة 70% من السكان (على مستوى المملكة) يعانون من نقص المياه وبمعدلات أقل بكثير من المستويات الوطنية، والأشد هشاشة ظهرت في إربد، والمفرق، ومعان، وجرش. وتعود 62% من الهشاشة لتواجد السوريين في حين ما نسبته 38% من هذه الهشاشة تعود لزيادة الطلب من الأردنيين.

== تم تعميم الخطة الأردنية للاستجابة للأزمة السورية 2017-2019، على جميع الوزارات والمؤسسات الرسمية بهدف الالتزام بمضمونها.

== تم إرسال الخطة الأردنية للاستجابة للأزمة السورية 2016-2018 فور إطلاقها إلى وزارة الخارجية وشؤون المغتربين بهدف تعميمها على سفارتنا في الخارج.

ثانياً: بلغ حجم التمويل المقدم للخطة الأردنية للاستجابة للأزمة السورية لغاية 2016/12/31 حوالي (1.436) مليار دولار أمريكي أي ما نسبته 54.05% من الاحتياجات الواردة في الخطة للعام 2016 والتي قدرت بحوالي 2.6 مليار دولار (المرفق رقم (10))، وذلك من خلال تقديم حوالي (480) مشروعاً بالإضافة إلى الاتفاقيات التمويلية بين الحكومة والجهات المانحة، وكذلك المشاريع المنفذة مباشرة من خلال منظمات الأمم المتحدة، حيث توزع الدعم كآلاتي:

== دعم المجتمعات المستضيفة (482.1) مليون دولار

== دعم اللاجئين (568.1) مليون دولار

== دعم الخزينة (385.9) مليون دولار

== راجعت اللجنة التنسيقية لشؤون المساعدات الإنسانية خلال العام 2016 (262) مشروع مقدماً من المنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية لتوفير الخدمات الأساسية للاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة من خلال النظام الالكتروني JORISS.

== اعتماد الخطة على قاعدة المعلومات الخاصة بالأزمة السورية ضمن نظام المعلومات (JORISS) تشمل كافة الأنشطة والمشاريع ذات العلاقة بالاستجابة للأزمة السورية وتوزيعها حسب القطاع والموقع والجهة الممولة وفترة المشروع، بالإضافة إلى التفاصيل الأخرى وإنشاء الاطلس الرقمي والذي يعتبر بمثابة اداة للمساعدة في وضع السياسات والبرامج التنموية المستقبلية.

ثالثاً: المواءمة مع الخطط والبرامج الوطنية وبشكل خاص البرنامج التنفيذي وبرنامج تنمية المحافظات حيث أن معظم القائمين على إعداد تلك البرامج قد شاركوا بصورة فاعلة في إعداد خطة الاستجابة لمراعاة التناغم والإنسجام وتفاذي التكرار والتضارب.

#### رابعاً: مؤتمر لندن/ العقد مع الأردن

- شارك الأردن بشكل جوهري في مؤتمر لندن والذي يشكل نقطة تحول رئيسية في تحويل التحديات إلى فرص وتحديد المتطلبات الأساسية للاستجابة للأزمة السورية والأولويات الأردنية على مدى السنوات القادمة. حيث أكد مؤتمر لندن أن الأساليب التقليدية للتعامل مع الأزمة السورية وتأثيرها على الدول المجاورة لا تعمل على تلبية الاحتياجات الإنسانية والسياسية والاقتصادية التي برزت في السنوات الست الماضية.

يعتبر العقد مع الأردن من أهم مخرجات مؤتمر لندن لدعم سوريا والإقليم (Supporting Syria and the Region) الذي عقد بتاريخ 2016/2/4، والتي حدد النهج الشمولي الذي يعتمد عليه الأردن في جهوده لتخفيف آثار الأزمة السورية. وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسة ومتداخلة.

1. تحويل أزمة اللاجئين السوريين إلى فرصة تنموية تجذب استثمارات جديدة، وتفتح على سوق الاتحاد الأوروبي من خلال تبسيط قواعد المنشأ (سيحفز قدوم استثمارات جديدة)، ما يؤدي إلى توليد فرص عمل للأردنيين واللاجئين السوريين ويوفر الدعم للاقتصاد السوري بعد انتهاء الصراع.
2. دعم المجتمعات المستضيفة الأردنية عبر توفير تمويل كاف، من خلال تقديم المنح لخطة الاستجابة الأردنية 2016-2018، خصوصا ما يتعلق بتعزيز قدرة التحمل لدى المجتمعات المحلية المضيفة.
3. تأمين منح كافية وتمويل ميسر لدعم الإطار الاقتصادي الكلي، وتلبية احتياجات التمويل في الأردن على مدى السنوات الثلاث المقبلة، وذلك كجزء من دخول الأردن في برنامج التسهيل الائتماني مع صندوق النقد الدولي.

وعليه، فقد تقرر تحديث الخطة لتنسجم مع العقد مع الأردن وذلك من خلال فصل مكون سبل العيش عن الأمن الغذائي، وتحديد مشاريع من شأنها خلق فرص عمل جديدة للأردنيين، وتساهم في زيادة أعداد السوريين الحاصلين على تصاريح عمل، وكذلك توسيع مجالات التدريب والتأهيل. بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار خطة تسريع التعليم لضم أكبر عدد من الطلبة السوريين في النظام التعليمي.

#### خامساً: القمة العالمية الأولى للعمل الإنساني/ إستنبول:

المشاركة في أعمال القمة العالمية الأولى للعمل الإنساني والذي عقد بمدينة إستنبول بتاريخ 23 ايار 2016 وذلك بمبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، حيث شارك فيها نحو ستين رئيس دولة وحكومة، وأكثر من ستة آلاف من المسؤولين وممثلي الهيئات الدولية ومنظمات

المجتمع المدني ووسائل الإعلام. حيث يعتبر نقطة تحول كبرى في طريقة عمل المجتمع الدولي من أجل منع المعاناة الإنسانية، بالإعداد للالتزامات والاستجابة لهن والنهوض بالمسؤوليات تجاه شعوب العالم المنكوبة من خلال الالتزام بالمضي قدماً بخطة عمل الأمين العام من أجل الإنسانية.

حيث تخلل أعمال القمة عقد عدة جلسات أعلن من خلالها الزعماء تعهداتهم لتطوير "خطة عمل من أجل الإنسانية" بالإضافة إلى اجتماعات طاولة مستديرة رفيعة المستوى لتقديم تعهدات أخرى فيما يتعلق بالالتزامات الإنسانية حول العالم، ومناقشة أجندة العمل الإنساني العالمي، كما عقد على هامش القمة عقد ما يقارب 120 فعالية جانبية، وقد هدفت القمة إلى ما يلي:

1. توكيد الدعوة إلى عملية تغيير جوهري لإعادة تأكيد الالتزام بالإنسانية.
2. المبادرة باتخاذ إجراءات وتقديم التزامات تمكن البلدان والمجتمعات من الاستعداد للالتزامات والتصدي لها والتمتع بقدرة أكبر على امتصاص الصدمات.
3. تقاسم الابتكارات وأفضل الممارسات التي يمكن أن تساعد على إنقاذ الأنفس في جميع أنحاء العالم، ووضع السكان المتضررين في مركز القلب من العمل الإنساني والتخفيف من المعاناة.

**سادساً: الاجتماع الذي نظّمته المملكة المتحدة لمتابعة مؤتمر لندن على هامش القمة العالمية الأولي للعمل الإنساني في إسطنبول:**

بناءً على طلب الحكومة الأردنية لحكومة المملكة المتحدة (برئاسة السيدة Justine Greening / Secretary of State for International Development) تمت الدعوة لعقد اجتماع على هامش اجتماعات القمة الانسانية العالمية والتي عقدت مؤخراً في اسطنبول، وذلك للتباحث حول تقدم سير العمل في تنفيذ الالتزامات والتعهدات المعلنة خلال مؤتمر لندن والعقد مع الأردن. حيث شارك في الاجتماع بالإضافة الى المملكة المتحدة، كل من المانيا والكويت والنرويج والأمم المتحدة بصفتهم أصحاب الرئاسة المشتركة لمؤتمر لندن، وقد شاركت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول المستضيفة للاجئين في المنطقة (لبنان وتركيا) في هذا الاجتماع.

== تم عرض ملخص حول التقدم بسير العمل في تنفيذ مختلف محاور العقد مع الأردن بما في ذلك اصدار تصاريح العمل للسوريين (مع التأكيد على عدم تأثير ذلك على العمالة الأردنية وعدم استبدال العمالة الأردنية بأخرى سورية في سوق العمل)، إصلاح بيئة الأعمال والاستثمار، وتحسين الوصول إلى الأسواق الأوروبية، بالإضافة إلى اطلاعهم على ردود الجهات والدول المانحة حول التزاماتهم الفعلية المعلنة خلال مؤتمر لندن تجاه الأردن. كما تم حث المجتمع الدولي على ضرورة ترجمة التعهدات والالتزامات المعلنة خلال مؤتمر لندن إلى دفعات حقيقية وتوجيه الدعم الى قائمة المشاريع والبرامج ذات الأولوية ضمن خطة الاستجابة الأردنية 2016-2018.

**سابعاً: المشاركة في الاجتماع الحادي والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي أعمال قمة الأمم المتحدة حول اللاجئين والمهاجرين وقمة أوباما للقادة حول الأزمة العالمية للاجئين خلال الفترة 18-22/9/2016 وعلى النحو الآتي:**

1. **عرض خطة الاستثمار المقترحة من الاتحاد الأوروبي:** حيث طور الاتحاد الأوروبي استراتيجية للهجرة الخارجية استناداً إلى مبدأ الشراكة والتعاون بهدف ضم الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي ومؤسسات الاتحاد الأوروبي وشركائها واعتبار قضايا الهجرة أساس الشراكة والتعاون بشكل تشاركي بهدف إدارة ومواجهة تحديات الهجرة من خلال إطار شراكة جديد.
2. **اجتماع الفريق رفيع المستوى المعني بالمياه:** حيث شاركت كمندوب عن دولة رئيس الوزراء في اجتماع الفريق رفيع المستوى المعني بالمياه والذي ترأسه بشكل مشترك الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ورئيس مجموعة البنك الدولي الدكتور جيم يونغ كيم، وبمشاركة واسعة من عدد من رؤساء الدول والحكومات والمسؤولين على أعلى مستوى.
3. **نهج عالمي شمولي لتقاسم المسؤولية:** حيث هدف الاجتماع إلى مراجعة المستجدات المتعلقة بسير العمل بالإطار الشمولي للتعامل مع الأزمة السورية /العقد مع الأردن ومخرجات مؤتمر لندن حول دعم سوريا والمنطقة. وتم خلال الاجتماع الذي حضره رئيس مجموعة البنك

الدولي جيم يونغ كيم ونائب الأمين العام للأمم المتحدة يان إلياسون، استعراض ما تم الحصول عليه من المنح والتي وقعت اتفاقياتها لدعم خطة الاستجابة الأردنية ومنح لدعم قطاع التعليم والفرص الاقتصادية الخاصة بتوفير فرص العمل.

4. **الجلسة الخاصة بإطلاق مبادرة "مزارع Farms":** حيث أطلقت مبادرة "مزارع" والتي أسست مؤخراً من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) لتعمل على مساعدة اللاجئين والمهجرين قسرياً وبناء الاستقرار في المناطق الريفية. كما وتعالج المبادرة واحدة من أهم قضايا الهجرة وهي الأمن الغذائي، مما يدل على نظرة تقدمية مبنية على استدامة الحلول لاسيما أنه حتى الأزمات الآتية بحاجة إلى حلول طويلة الأمد.

5. **حلقة نقاشية رفيعة المستوى "الاستفادة من التمويل المبتكر لمعالجة أزمات اللاجئين في البلدان متوسطة الدخل".** حيث ركزت هذه الحلقة، والتي ترأسها كل من رئيس البنك الدولي جيم كيم ونائب أمين عام الأمم المتحدة جان إلياسون، على الاستفادة من التمويل المبتكر لمعالجة أزمات اللاجئين في البلدان متوسطة الدخل وسد الفجوة بين متطلبات المساعدات الإنسانية والتنمية. وكان ضمن المشاركين في الجلسة أيضاً رئيس وزراء لبنان، ووزير خارجية النرويج جورج برندي، والمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي، وزير التنمية الدولية البريطاني بريتي باتل، والرئيس والمدير التنفيذي للجنة الإنقاذ الدولية ديفيد ميليباند، ونائب رئيس الاتحاد الأوروبي لشؤون الموازنة والموارد البشرية كريستالينا جورجيفا، ونائب وزير الخزانة الأمريكي سارة بلوم راسكن، بالإضافة إلى ممثلين عن الدول السبع العظمى، وبنك التنمية الإسلامي والبنك الأوروبي للتنمية وإعادة الإعمار وبنك الاستثمار الأوروبي.

**الجلسة الخاصة حول قطاع التعليم (براون) Gordon Brown:** حيث ضمت الجلسة عدد كبير من المشاركين من القطاع الخاص والمجتمع المدني والهيئات الدولية والجهات المانحة وغيرها، وقد تركزت المداخلات حول الأوضاع التعليمية للاجئين بشكل عام، وطبيعة المشاريع والدعم المقدم لهم، ودور القطاع الخاص في الاستثمار في القطاع التعليمي. وقد تضمنت مداخلتي بيانات حول الأعداد الكلية للاجئين في الأردن وأعداد الطلبة مبيناً أن 90% من الأطفال بسن التعليم والمسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين منخرطون في قطاع التعليم، كما اوضحت دور الأردن والتزامه بضمان عدم وجود جيل ضائع مع إبراز التزامات الأردن ضمن العقد مع الأردن في إلحاق أكبر عدد ممكن من الطلبة السوريين في النظام التعليمي الأردني.

## سابعاً: في مجال التقييم وقياس الأثر:

### الانجازات لوحدة التقييم وقياس الأثر للعام 2016

- في مجال تقييم البرامج والمشاريع
  - قامت وحدة التقييم وقياس الأثر بعمل دراسة مسحية بهدف تقييم برنامج تمكين جيوب الفقر ضمن برنامج تعزيز الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية الى التعرف على المدى المتحقق من أثر التدخلات التنموية لبرنامج تمكين جيوب الفقر في تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية لسكان مناطق جيوب الفقر، وبيان مدى أثر البرنامج على الفقراء في مناطق جيوب الفقر، وزيادة الوعي والتدريب والتأهيل وتوفير فرص عمل لزيادة الدخل وتحقيق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة للفقراء في تلك المناطق، وكانت وزارة التخطيط والتعاون الدولي وقعت في 2011/6/26 اتفاقيات مع أربع مؤسسات وطنية لتنفيذ المرحلة الثالثة من برنامج تمكين مناطق جيوب الفقر في المملكة وعددها 32 جيباً موزعة على 11 محافظة، وهذه المؤسسات هي: مؤسسة نهر الأردن، مؤسسة نور الحسين، الصندوق الأردني الهاشمي، وجمعية مراكز الإنماء الاجتماعي.
  - وقد قامت هذه المؤسسات بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي برصد واقع هذه المناطق واحتياجات مجتمعاتها، ووضع تصور للمساهمة في معالجة مسببات الفقر ونتائجه على حياة الأفراد والمجتمعات المحلية في تلك المناطق، مع التركيز على الأسر الفقيرة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية لضمان استمرارية وتكاملية التدخلات الوطنية القائمة والمنفذة من قبل مختلف القطاعات الحكومية وغير الحكومية من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والهيئات المحلية، وذلك باستخدام منهجيات عمل ضمنيت المشاركة الفاعلة لتلك المجتمعات.
1. هذا وقد حقق برنامج تمكين مناطق جيوب الفقر (المرحلة الثالثة) ما لا يقل عن 80% من أهدافه وهو مستوى مرتفع يؤكد نجاح البرنامج في هذا المجال ضمن التصنيف المعتمد في تحديد مستوى تحقيق البرنامج لأهدافه.



- وفر البرنامج مجموعة من المشاريع والمبادرات التي عملت على تحفيز وتعزيز إنتاجية الأسر في مناطق جيوب الفقر وذلك من خلال المشاريع الإنتاجية التي وفرها البرنامج والموجهة للأفراد وتلك الموجهة للجمعيات، كما عملت هذه المشاريع والمبادرات على تحسين الخدمات ذات الأثر على الظروف المعيشية لأفراد المجتمعات المستهدفة من خلال مبادرات البنية التحتية الصحية والتعليمية وتلك المتعلقة بالمساكن والمباني، كما أدت مبادرات الصناديق الإقراضية التي وفرها البرنامج إلى تلبية الاحتياجات الأساسية وتعزيز إنتاجية المجتمع المحلي من الفقراء، وأدت ورش العمل وبرامج التدريب وبناء القدرات التي وفرها البرنامج في مناطق تنفيذه إلى تعزيز مهارات وسلوكيات أفراد المجتمعات الفقيرة لتأسيس مشاريع مدرة للدخل في تلك المناطق.
- جميع المؤسسات التي نفذت نشاطات البرنامج حققت ما لا يقل عن 80% تقريباً من الأهداف التي تم تحديدها للمشاريع التي تم تنفيذها من قبلها وهو مستوى يؤكد نجاح هذه المؤسسات في تنفيذ نشاطات البرنامج، بناء على مؤشرات الأداء مجتمعة والتي تم استخدامها لتقييم أثر البرنامج من حيث مكوناته أن مكونات البنية التحتية المتعلقة بمجال التعليم ومجال المراكز الصحية كانت الأفضل من حيث رضا متلقي الخدمات المتعلقة بهاذين المكونين، تلاهما في الأفضلية مكون الصناديق الإقراضية ثم مكون البنية التحتية المتعلق بالمساكن ثم مكون التدريب والتوعية فمكون المشاريع الإنتاجية الموجهة للأفراد ثم تلك الموجهة للجمعيات.

في مجال توكيد وضمان الجودة/ تطوير الأداء المؤسسي:

- في مجال تطوير الأداء قامت الوحدة بوضع خطط لتطوير أداء الوزارة وتبنى هذه الخطط على مدخلات متعددة أبرزها نتائج مسح رضا المتعاملين والشركاء ومسح الرضى الوظيفي اللذان تجربهما الوحدة سنوياً، والاقتراحات والشكاوى، وتحليل إنجاز المديریات في تحقيق أهدافها التشغيلية وأهداف الوزارة الاستراتيجية، بالإضافة إلى التقرير التقييمي لجائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية.
- تشرف وحدة التقييم وقياس الأثر على عمليات الوزارة وإجراءات العمل للمديریات والوحدات المختلفة، وقد بدأت في عام 2014 بإعادة هيكلة عملياتها وتصنيفها إلى عمليات أساسية ورئيسية ومساندة وربط مؤشرات أداء هذه العمليات مع مؤشرات أداء أهداف المديریات التشغيلية لإيجاد التكامل والتناسق بين خريطة العمليات والخطط التشغيلية المنبثقة من الخطة الاستراتيجية.

- كما تولت الوحدة مسؤولية ضبط وثائق الوزارة كافة والتأكد من تحديثها بشكل دوري ويشمل ذلك الإجراءات المعيارية الموثقة وكافة المنهجيات والاستراتيجيات والأسس والأنظمة المتبعة.

في مجال إدارة الخطة الاستراتيجية ومتابعتها:

- تم اعداد الخطط التشغيلية وبالتنسيق مع جميع المديریات والوحدات وبأهداف ومؤشرات اداء يتم قياسها بشكل نصف سنوي والتي استندت الى الاهداف الاستراتيجية الواردة في خطة الوزارة الاستراتيجية.
- تم اعتماد خطة الوزارة الاستراتيجية 2014-2016 في نهاية العام 2013 وبدأ العمل بها منذ بداية العام 2014، كما تمت متابعة الإنجاز في خطط عمل المديریات المنبثقة عنها بشكل نصف سنوي وقياس المتحقق من أهداف المديریات وأهداف الوزارة الاستراتيجية ونسبتها من الأهداف الوطنية، وقامت الوحدة بإعداد تقرير الأداء المؤسسي في تقرير منتصف العام الذي تم الخروج منه بتوصيات لتحسين الأداء.
- قامت الوحدة وبالتنسيق مع الإدارة العليا بإعداد خطة إدارة المخاطر 2014-2016 استناداً إلى منهجية إدارة المخاطر المتبعة في الوزارة وباتباع أفضل الممارسات، والتي تضمنت تحديد المخاطر المحتملة والاجراءات العلاجية والوقائية لاتي تساهم في تجنب او الحد من هذه المخاطر
- قامت وحدة التقييم وقياس الأثر وبالتنسيق مع كافة المديریات والوحدات بعملية مراجعة للخطة الاستراتيجية 2014-2016 والتي تتم مرة كل عام وبحسب الأجراء المعيارى " إعداد ونشر ومراجعة ومتابعة الخطة الاستراتيجية" وتعميمها على شبكة المعلومات الداخلية والموقع الإلكتروني للوزارة.
- تسعى وزارة التخطيط والتعاون الدولي نحو تعزيز ثقافة التميز، والحاكمية الرشيدة، واستدامة التطوير والتحسين وفق الممارسات الفضلى، وتفعيل دورها وغايتها المنشودة في التنمية، والتخطيط، والتعاون الدولي بما فيه مصلحة الوطن والمواطن، كما وتحرص الوزارة على استمرارية نهج التخطيط الاستراتيجي لمواكبة المستجدات ومواجهة التحديات بشكل ينسجم مع الأولويات الوطنية ويحقق الأهداف الوطنية لينعكس على

الأداء المتميز، ونوعية الخدمة المقدمة وقد تترجم ذلك بحصول الوزارة على المركز الأول لجائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية لأكثر من مرة، الأمر الذي عكس تميزها وريادتها في تبني الإجراءات والأنظمة التي ترسخ منظومة العمل الجماعي التشاركي .

- ومن هنا، فقد قامت الوحدة بالأشراف على إعداد الخطة الاستراتيجية للوزارة للأعوام 2017-2019، وفقاً لإجراء العمل المعياري "إعداد ونشر ومراجعة ومتابعة الخطة الاستراتيجية" باعتماد النهج التشاركي وبمساهمة واسعة النطاق من قبل كافة المديريات والوحدات الإدارية في الوزارة، حيث تم البدء بمراجعة الخطة الاستراتيجية السابقة 2014-2016، والوثائق ذات العلاقة من خلال فريق فني مشكل من الوزارة، وصياغة الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية للوزارة، ومن ثم صياغة الأهداف الاستراتيجية بمؤشرات أداء قابلة للقياس تسعى الوزارة من خلالها إلى المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية، وقد استندت الأهداف الاستراتيجية إلى خيارات استراتيجية منبثقة عن تحليل متكامل للبيئة الداخلية والخارجية بتحديد عناصر القوة والضعف المتعلقة بثمانية محددات تحكم البيئة الداخلية وكذلك تحديد الفرص والتحديات التي تواجه الوزارة وتتعلق بمحددات ثمانية أيضاً. وتجدر الإشارة إلى الدور الداعم الذي قدمته الإدارة العليا الممثلة باللجنة التوجيهية عبر مراحل العمل كافة، تمهيداً لإقرارها ونشرها وتعميمها رسمياً، آخذين بعين الاعتبار مشاركة هذه الخطة مع شركاء الوزارة وذوي العلاقة (Stakeholders)، وفي إطار المتابعة والتقييم سيتم مراجعة وتقييم الخطة الاستراتيجية بشكل سنوي للوقوف على الإنجاز المتحقق.

- قامت الوحدة بتفعيل استخدام بطاقة الاداء المتوازن، حيث تعتبر بطاقة الأداء المتوازن Balanced Scorecard أحد الأساليب والتقنيات الإدارية الحديثة التي ساهمت في ضبط أداء المنشآت. وهي تعد نظاماً إدارياً لتقييم أنشطة وأداء المنشأة وفق رؤيتها واستراتيجيتها، يوازن هذا النظام ما بين الجوانب المالية ورضا العملاء، وفاعلية العمليات الداخلية، وجوانب التعلم والتطوير والإبداع في المنشأة سواء كانت ربحية أو غير ربحية، خدمية أو صناعية، حكومية أو غير حكومية، صغيرة أو كبيرة.

- عند استخدام بطاقة الأداء المتوازن فإن الأهداف التي يتم وضعها في كل بطاقة تكون نابعة من استراتيجية الشركة أو المؤسسة، فالشركة التي تحاول أن تنافس عن طريق تقليل التكلفة ستهتم بمؤشرات تكلفة المنتج وكفاءة التصنيع وقلة الفاقد وتقليل تكلفة المواد الخام. أما الشركة التي تحاول أن تكون سبّاقة بالمنتجات أو الخدمات الجديدة، فسيكون تركيزها على القدرة على تقديم منتجات بسرعة والقدرة على تهيئة مناخ أو بيئة إبداعية داخل الشركة. كذلك فإن الشركة التي تخطط للتوسع إقليمياً أو عالمياً ستهتم بقياس القدرة على اكتشاف والدخول إلى أسواق جديدة والقدرة على تلبية احتياجات عملاء جدد في مدن أو دول جديدة. وبهذه الطريقة تصبح بطاقة الأداء المتوازن وسيلة لتحقيق استراتيجية الشركة.

## الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الداخليين

الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الداخليين

أولاً: في مجال الموارد البشرية:

الخدمات:		
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تحسين بيئة العمل الداخلية	تهدف هذه الخدمة إلى تنفيذ الإجراءات والمنهجيات الكفيلة بتحسين بيئة وظروف العمل مما يمكن الموظفين من القيام بأعمالهم في أفضل ظروف	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تخطيط وإدارة الموارد البشرية	تهدف هذه الخدمة إلى وضع الخطط المستقبلية لتأمين العدد المطلوب من الكوادر المؤهلة واللازمة لإنجاز مهام المديريات- الوحدات حسب متطلبات الخطة الاستراتيجية، كما تهدف هذه الخدمة إلى إدارة شؤون الأفراد بتطبيق الأسس المتطورة في إدارة الموارد البشرية وبحسب أفضل الممارسات	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تطوير وتحفيز الموظفين	تهدف هذه الخدمة إلى تطوير أداء ومؤهلات موظفي الوزارة للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وذلك من خلال تطبيق أسس الترقية والتدريب والمكافآت والحوافز وخلق بيئة عمل مناسبة	جميع مديريات ووحدات الوزارة

جميع مديريات ووحدات الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى رعاية وإنجاح مشاريع التطوير المؤسسي من خلال توفير البيئة الممكنة والموارد اللازمة لهذه المشاريع والمبادرات	دعم ورعاية مشاريع ومبادرات التطوير المؤسسي
جميع مديريات ووحدات الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى الارتقاء بجودة عمليات ونشاطات الوزارة وغرس ثقافة التميز في الأداء المؤسسي من خلال تطبيق أنظمة إدارة الجودة ومنهج إدارة الجودة الشاملة	الارتقاء بمستوى الأداء في الوزارة

### الإنجازات:

○ تطوير وتطبيق أسس الموارد البشرية ومنهجيات الإدارة الحديثة: تطبيقاً لمخرجات مشروع إعادة الهيكلة الذي تم اعتماده في عام 2004، قامت الوزارة بتطبيق أسس ومنهجيات إدارية حسب أفضل الممارسات، تهدف إلى الارتقاء بالأداء وتحقيق التطوير المؤسسي الذي يشمل جميع موارد الوزارة، وعلى هذا الأساس صممت هذه الأسس والمنهجيات المختلفة بما يضمن تحقيق أهداف الوزارة في تطوير بيئة تنظيمية ملائمة للإبداع والتعلم والابتكار.

○ نظام إدارة الجودة Quality Management System: استكمالاً لجهود الوزارة في تحديد وتصميم وتوثيق جميع عملياتها الرئيسية، وانسجماً مع التغيرات التي رافقت إعادة الهيكلة في الوزارة، قامت الوزارة في عام 2012 بمراجعة وتحديث وتطوير وتبسيط هذه العمليات بالإضافة إلى توثيق عمليات جديدة ضمن خطوة تهدف إلى أمثلة ونموذجة كافة عمليات الوزارة وتوثيق إجراءات العمل المعيارية Standard Operating Procedures وخرائط العمليات التوضيحية لهذه الإجراءات Processes Maps، بما يساهم في رفع كفاءتها وفعاليتها. تم خلال هذه المراجعة - واعتماداً على التغذية الراجعة من جميع المتعاملين داخلياً وخارجياً - تحديد مخرجات ومدخلات تلك العمليات وتطوير مؤشرات قياس أدائها Key Performance Indicators بما ينسجم مع القوانين والأنظمة ويلبي احتياجات هؤلاء المتعاملين، ولقياس الأداء تنطبق الوزارة حالياً نظام بطاقة الاداء المتوازن (B.S.C) على جميع الاعمال التي تقوم بها المديريات والوحدات.

تهدف الوزارة من خلال توثيق عملياتها الرئيسية في إجراءات عمل معيارية وخرائط العمليات التوضيحية لهذه الإجراءات إلى ضمان فاعلية إجراءاتها وكفاءتها وضمان أن أية تغييرات في الإجراءات والعمليات تسهم في منع الازدواجية في العمل وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بما يرفع من مستوى جودة الخدمة المقدمة للمتعاملين وبما يساهم بشكل كبير في تحقيق رسالتها وأهدافها

#### ○ تطوير ورفع كفاءة الموارد البشرية في الوزارة للعام 2016:

انطلاقاً من متطلبات الخطة الاستراتيجية للوزارة، قامت الوزارة بتنفيذ الخطة التدريبية للأعوام السابقة وذلك لتجسير الفجوة بين أداء الموظفين والأداء المستهدف اعتماداً على النماذج المعدة لتحديد الاحتياجات التدريبية وبطاقات الوصف الوظيفي وتقارير تقييم الأداء السنوية، حيث اشتملت الدورات والبرامج التدريبية على مواضيع تغطي متطلبات الوظيفة، حيث استفاد ما يقارب (116) موظفاً في عام 2016 من البرامج والدورات والورش التدريبية من أصل (200) موظفاً بالمعدل أي بما نسبته (58 %) من الفئة المستهدفة.

كما بلغ العدد الكلي من الدورات التدريبية التي تم عقدها والاستفادة منها خلال عام 2016 ما يقارب (231) دورة تدريبية شاملة لمختلف المواضيع من خلال الدورات الداخلية منها والخارجية وورش العمل والمؤتمرات.

وحرصاً على تعظيم الاستفادة من الدورات والبرامج التدريبية ولغايات نشر المعرفة، قامت الوزارة بإلزام المشاركين في الدورات التدريبية بإعداد تقارير عن هذه الدورات والبرامج التدريبية وإعداد عرض تقديمي ومشاركة المادة العلمية/ التدريبية لزملائهم ونشر التقارير على الإنترنت بالإضافة إلى العروض المرئية.

#### ○ التحفيز والمكافأة

ونظراً لمنهجية عمل الوزارة التي تعتمد على التميز والتحفيز والتمكين فقد تم تحفيز الموظفين وزيادة إنتاجيتهم وحيث تقوم الوزارة بتقدير جهود موظفيها الذين يتمتعون بالتميز والكفاءة العالية والعمل بروح الفريق، وذلك من خلال منح عدة جوائز منها (مكافأة موظف الشهر، ومكافأة انجاز، جائزة الابداع والتميز المؤسسي، جائزة افضل نشاط معرفي، جائزة افضل اقتراح) وضمن أسس واضحة وعادلة تسمى بأسس المكافآت والحوافز.

تمنح جائزة موظف الشهر للموظف المثالي والموظف المتميز على مستوى الوزارة، حيث تعطي جواً من التنافس ما بين الموظفين، والفائز يمنح جائزة مالية متواضعة وأيضاً شهادة موقعة من كل من معالي الوزير، وعطوفة الأمين العام ومدير مديرية الموارد البشرية في حفل بسيط يتم تحت رعاية معالي الوزير وعطوفة الأمين العام وكافة مدراء المديريات والوحدات. فقد تم منح جائزة موظف انجاز للنصف الثاني من العام 2016 للفريق الذي عمل على تبسيط قواعد المنشأ مع الاتحاد الاوروبي بما في ذلك الاجتماعات التفاوضية مع الجانب الاوروبي ، وتم تأجيل النظر للفرق المنافسة لجائزة انجاز للنصف الاول من العام 2016 ، كما وحصلت المهندسة غادة خميس/ مديرية برامج التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية على جائزة أفضل نشاط معرفي، اما فيما يتعلق بجائزة افضل اقتراح تم حجبها وذلك لعدم توفر شروط المنافسة.

كما يتم اشراك موظفي الوزارة أيضاً في جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية، وجائزة الموظف المثالي في ديوان الخدمة المدنية.

○ البعثات الدراسية لعام 2016:

الاسم	المديرية / الوحدة	المؤهل العلمي
الآنسة مجد مرقة	مديرية الشؤون المالية والادارية	ماجستير في محاسبة/ الجامعة الاردنية
السيدة هناء الصيام	مديرية برامج التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية	ماجستير في ادره اعمال/ جامعة البلقاء التطبيقية
السيدة تماضر عمانة	مديرية التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية	ماجستير في التخطيط الاقليمي/ جامعة البلقاء التطبيقية
السيد سائد الجراح	مديرية الموارد البشرية	ماجستير في ادره اعمال/ جامعة البلقاء التطبيقية
الآنسة سمر البخيت	وحدة الرقابة المالية والادارية	ماجستير في ادره اعمال/ جامعة البلقاء التطبيقية



## ثانياً: في مجال تكنولوجيا المعلومات والأرشفة

### الخدمات:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
توفير واستثمار الموارد التكنولوجية وتهيئة بيئة تقنية متقدمة ونظم معلومات متكاملة	تهدف هذه الخدمة إلى تحسين وتطوير البيئة التقنية وإدامة البنية التحتية التكنولوجية لرفع وتعزيز مستوى وكفاءة الأداء العام للوزارة، واستثمار أحدث وسائل التكنولوجيا لأتمته إجراءات العمل من أجل الارتقاء بأداء المديريات والوحدات والأقسام ومساندة الإدارة العليا في اتخاذ قراراتهم، والعمل على تجذير ثقافة إدارة المعرفة والتشارك بها واستثمار الموجودات المعرفية كجزء من أصول الوزارة غير الملموسة لتنمية طاقات الإبداع والتعلم المؤسسي وبناء مؤسسة تتعلم من مخزونها المعرفي	جميع مديريات ووحدات الوزارة
استلام وحفظ جميع المعاملات الصادرة من الوزارة والواردة إليها وأرشفتها إلكترونياً وتعميم البلاغات الرسمية والتعاميم الداخلية	تهدف هذه الخدمة إلى التحديث والتطوير المستمر لنظام الأرشفة الإلكتروني لضمان السرعة والجودة في الأداء والعمل على نشر المعلومة الصحيحة وتوثيقها	جميع مديريات ووحدات الوزارة

دراسة المشاريع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والمقدمة من الجهات الخارجية من أجل الحصول على تمويل	دراسة بعض المشاريع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات فنياً والتي تُعرض على وحدة المعلومات والأرشفة وإعطاء تقارير فنية حولها ووضع التكلفة التقريبية لها في حال اكتمال مواصفاتها الفنية	مديريات ووحدات الوزارة الخاصة بالمشاريع والتمويل
--	---	--

### الانجازات:

استمرت الوزارة خلال العام 2016 بدعم كافة الجهود والمبادرات الهادفة إلى التحسين المستمر باعتماد آخر التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والمساهمة في نشر المعرفة والخبرات من خلال أدوات تكنولوجيا المعلومات المتاحة، وكذلك من خلال ما يلي:

- متابعة رفع كفاءة وتنمية الموارد البشرية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية المختصة بتكنولوجيا المعلومات في القطاعين العام والخاص.
- المشاركة في ورشات العمل التي تنظمها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بخصوص الخدمات الإلكترونية، التوقيع الإلكتروني، منصة البيانات المفتوحة، أمن وسرية المعلومات، إطلاق البوابة الإلكترونية الجديدة وغيرها، وتنفيذ متطلباتها.
- إدامة قاعدة بيانات مُحدثة بموجودات الوزارة التقنية من أجهزة ومعدات خاصة بتكنولوجيا المعلومات وكذلك البرمجيات والأنظمة المحوسبة.
- الاستمرار في متابعة ضبط ومراقبة مداخل الوزارة طوال اليوم وعلى مدار الأسبوع عن طريق إدامة وصيانة كاميرات المراقبة (عدد 21 كاميرا) في مداخل الوزارة ونظام التسجيل المرئي لمراقبة المداخل والممرات الداخلية والخارجية 24 ساعة x 7 أيام في الأسبوع.

- الاستمرار في تطوير وتحديث الموقع الخاص بالوزارة ضمن بوابة الحكومة الإلكترونية وحسب متطلبات بوابة الحكومة الإلكترونية الجديدة وبالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومتابعة تطوير وتحديث موقع الوزارة الإلكتروني حسب محاور العمل الرئيسية للوزارة وبما يعزز الشفافية.
- إدامة شبكة المعلومات الداخلية (الانترانت) والتي تم تطويرها باستخدام أحدث إصدار من SharePoint وباستخدام أحدث التقنيات في التصميم والتطوير.
- متابعة تقديم الدعم الفني لمستخدمي نظام GFMIS في الوزارة والتنسيق مع فريق عمل المشروع في وزارة المالية.
- متابعة تقديم الدعم الفني لمستخدمي نظام إدارة المخزون العام الحكومي في الوزارة والتنسيق مع فريق عمل المشروع في وزارة المالية/دائرة اللوازم العامة.
- متابعة تطبيق منهجية التعديل والتحديث على الأنظمة من خلال التنسيق المستمر مع مستخدمي الأنظمة وإجراء التعديلات والإضافات اللازمة حسب متطلبات العمل، وتشمل نظام المنح والمساعدات الفنية، نظام المستودعات لإدارة وضبط المخزون، نظام القروض، نظام الدورات والبعثات الخارجية، نظام إعادة الإقراض، نظام الحركة الذي يُستخدم لمتابعة معلومات السيارات وعمليات الصيانة وأوامر الحركة اليومية، نظام إدارة الموارد البشرية والرواتب وغيرها من الأنظمة المختلفة.
- المشاركة في العديد من اللجان الفنية ولجان المشتريات الثلاثية والمشتريات المحلية ولجنة الاستلام في الوزارة وفي الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى.
- استلام وحفظ جميع المعاملات الصادرة من الوزارة والواردة إليها وأرشفتها إلكترونياً، ومتابعة البريد مع المديريات والوحدات المعنية من خلال نظام الأرشفة الآلي في ديوان الوزارة، إضافةً إلى تفعيل نظام متابعة بريد المديريات في مديرية برامج التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية.
- التنسيق المستمر مع مركز اتصال عمليات الحكومة الإلكترونية وشبكة الحكومة الآمنة (SGN) وعمل عدد من موظفي مديرية تكنولوجيا المعلومات والأرشفة في شواغر قسم الحكومة الإلكترونية بالإضافة لعملهم.

- العمل مع مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني لتطبيق التوقيع الالكتروني على المراسلات الحكومية من خلال البريد الالكتروني على كافة أجهزة الموظفين في الوزارة واعتماد "البنية التحتية للمفتاح العام PKI" والذي يتيح توقيع وتشفير الرسائل الالكترونية المرسلة من موظفين الحكومة.

- استبدال نظام النسخ الاحتياطي بنظام Acronis ليعمل ضمن بيئة Virtual Machines ويتوافق مع SQL Clustered ، ومتابعة تحديث آلية النسخ الاحتياطي Backup Policy حسب طبيعة العمل، وحفظ نسخة من وسائط التخزين في مركز المعلومات الوطني.
- التطوير والتحديث المستمر للبنية التحتية لشبكة الحاسوب الداخلية في الوزارة. واستكمال تطوير أجهزة الحواسيب وملحقاتها ومتابعة إدامتها. وتقديم الدعم الفني اليومي لكافة الأجهزة الحاسوب وملحقاتها من حيث التركيب والصيانة والتشغيل، وإدامة عمل البنية التحتية لشبكة الحاسوب من موزعات ونقاط الشبكة وكوابل والانترنت والبريد الالكتروني، وإدامة عمل الأجهزة الخادمة الرئيسية التي تعمل تحت بيئة (Microsoft Virtualization ) وكذلك عمل جرد شهري وكتابة تقارير لتزويد قسم اللوازم بها تتعلق بالأجهزة الصالحة وغير صالحة وملحقاتها وذلك لغايات الشطب أو الإهداء.

**ثالثاً: الخدمات المقدمة في مجال الشؤون المالية والإدارية:**

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمسائل والأمور المالية	تهدف هذه الخدمة إلى ضمان الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة من خلال إدارة الموارد المالية ومراقبة التكاليف ومتابعة الإجراءات المحاسبية	جميع مديريات ووحدات الوزارة والجهات المنفذة للمشاريع الممولة من الموارد المالية والموردين المستفيدين
تقديم الخدمات الإدارية المساندة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الدعم والإسناد اللوجستي لمديريات ووحدات الوزارة والتي تشمل تأمين كافة احتياجات الوزارة من الخدمات الإدارية واللوازم والصيانة والنظافة وغيرها	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تقديم المشورة القانونية للمديريات والأقسام في الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الرأي والمشورة القانونية لمعالي الوزير وعطوفة الأمين العام ومديريات ووحدات الوزارة بما يتناسب مع التشريعات والقوانين والأنظمة المحلية المعمول بها	جميع مديريات ووحدات الوزارة

إدارة القروض والمنح	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة وتنظيم الجوانب المالية في اتفاقيات القروض والمنح وتركيزاً على السحب من المنحة الخليجية وإعادة الإقراض وتدقيقها ومراجعة مسودات الاتفاقيات التمويلية لإبداء الرأي فيها والمتابعة مع الجهات المنفذة أو الصناديق الممولة سواء للموردين في حال المنح والقروض أو للخزينة العامة /وزارة المالية في حالة المنحة الخليجية	مديرية التعاون الدولي مديرية البرامج والمشاريع
المشاركة في إعداد وتنفيذ مشروع قانون الموازنة السنوي للنفقات الجارية والرأسمالية للوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد وتنفيذ وموازنة الوزارة ومتابعة تمويل مشاريع المؤسسات والدوائر الحكومية المرصودة ارسدتها ضمن موازنة وزارة التخطيط والتعاون الدولي والإشراف على تنفيذ بنود الموازنة بحسب التشريعات المعتمدة	جميع مديريات ووحدات الوزارة والوزارات التي تم رصد بعض مخصصاتها لدي موازنة وزارة التخطيط ودائرة الموازنة العامة ووزارة المالية
تقديم الخدمات المالية المساندة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الخدمات المالية والمحاسبية للموظفين والمتعلقة بأوضاعهم المالية مثل إجراءات صرف الرواتب والإجازات وبدل التنقلات والسفر...الخ	جميع مديريات ووحدات الوزارة

## الإنجازات:

### • تطبيق نظام إدارة المعلومات الحكومية (GFMIS) :

تم تطبيق نظام إدارة المعلومات الحكومية بشكل كامل وتم الاستغناء عن نظام إنفاق بهدف توحيد جميع الإجراءات المالية والإدارية في جميع الأقسام المعنية في مديرية الشؤون المالية والإدارية، بحيث يشمل عمل النظام على معاملات المقبوضات والمدفوعات وإدارة المشتريات وإعداد وتنفيذ الموازنة العامة واستخراج التقارير المالية ويهدف النظام تطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة من خلال ربط النظام بوزارة المالية ودائرة الموازنة العامة والبنك المركزي

الأردني لضبط ورقابة المخصصات المالية وترشيد الإنفاق وتوحيد طلبات الأوامر المالية بشكل الكتروني بأفضل الممارسات الدولية المتبعة بهذا الخصوص .

- تطبيق نظام إعادة الإقراض :

نظام محوسب يخدم قسم إعادة الإقراض في مديرية الشؤون المالية والإدارية ويقوم النظام بمتابعة السحوبات وجدولة الأقساط وسدادها من قبل الجهات المعاد الإقراض لها، ويتم من خلال النظام عملية احتساب الفوائد بناءً على البيانات والمعلومات المدخلة أولاً بأول ويقوم النظام بتوفير التقارير عن معلومات الاتفاقية والتسديدات والأرصدة المتبقية.

- تطبيق نظام ادارة المخزون العام الحكومي:

مشروع تطوير وحوسبة نظام إدارة المخزون الإلكتروني في ضبط النفقات والاستغلال الأمثل للموارد المالية ووقف الهدر في المشتريات وإن الهدف من ربط جميع الوزارات والدوائر الحكومية بالمشروع هو إحكام الرقابة على المخزون وآلية التصرف بالفائض من اللوازم الصالحة وغير الصالحة والتحقق من رصيد المخزون من اللوازم ومن الحاجة الفعلية لأي طلبات شراء جديدة.

- تطبيق نظام الأرشفة الذي تم استحدثه تسهيلاً لعمل السحوبات على المنحة الخليجية أولاً وتوفير مكان ( مستودعات ) لحفظ الورق الناتج عن المرفقات والمعززات من طلبات السحب التي يتم إرسالها للصناديق الممولة.

- بالإضافة إلى الانظمة المتبعة في الانفاق علي المنح ونظام السحب من القروض.

رابعاً: في مجال الإعلام والاتصال:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
ادامة علاقة التواصل ما بين الوزارة وأجهزة الإعلام وايصال الرسائل الاعلامية	استدامة علاقة ايجابية مع وسائل الإعلام بمختلف أصنافها المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية، على أساس التواصل واحترام دور هذه الوسائل وحققها في الحرية والاستقلالية وفي الحصول على المعلومة وفق أحكام التشريعات النافذة ، وفي إطار التزام الحكومة بتنفيذ ما ورد في كتاب التكليف السامي باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان حرية التعبير وفسح المجال أمام الإعلام المهني الحر المستقل لممارسة دوره كركيزة أساسية في مسيرة التنمية الوطنية. إبراز الصورة الإيجابية عن الوزارة لدى الرأي العام من خلال متابعة الأحداث والمناسبات الخارجية والداخلية والرد على استفسارات الجهات الخارجية. والاستمرار في دعم مواقع الاعلام الالكتروني للوزارة بالمواد الاخبارية وربطها بمواقع التواصل الاجتماعي ، بما يعزز العلاقة مع وسائل الاعلام المختلفة وتكوين علاقات عمل قوية وبناء ثقة متبادلة مع الصحفيين لتسهيل تدفق المعلومات بسرعة ودقة عالية ومواكبة للتطور الكبير في وسائل الاتصال	وسائل الإعلام الخارجية والداخلية والجمهور المستهدف



	<p>الحديث.</p> <p>توفير مواد مصورة بكاميرا تلفزيونية وبثها على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالوزارة وإيصالها إلى القنوات التلفزيونية.</p> <p>إعداد قاعدة بيانات حول أهم الكتاب والصحفيين والإعلاميين ذوي العلاقة</p>	
جميع مديريات ووحدات الوزارة	<p>الإشراف على استقبال ووداع الوفود الرسمية وعمل الترتيبات لإقامتهم والقيام بتنفيذ الأمور البروتوكولية</p> <p>الإشراف على الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات والنشاطات ذات العلاقة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي.</p> <p>متابعة وتجهيز التأشيرات والحجوزات المتعلقة بسفر موظفي الوزارة في المهمات الرسمية.</p> <p>مرافقة الوفود الرسمية في الجولات الميدانية.</p>	<p>القيام بأعمال تنظيم الاجتماعات والفعاليات البروتوكولية</p>

**خامساً: الخدمات والانجازات المقدمة في مجال الرقابة الداخلية :**

**وحدة الرقابة الداخلية**

**الخطة التشغيلية السنوية لعام 2016**

الأهداف التشغيلية للمديرية/ الوحدة الإدارية			الهدف المؤسسي	الهدف الوطني
تفعيل دور الرقابة الداخلية من خلال تطبيق نظام الرقابة الداخلية رقم (11) لسنة 2015 بشأن ضبط مختلف جوانب العملية المالية والإدارية والفنية والتأكد من سلامة الإجراءات ومتابعتها.			رفع كفاءة الأداء المؤسسي بتطبيق أفضل الممارسات والمعايير في الإدارة وبما ينعكس أثره على الشركاء والمتعاملين مع الوزارة.	تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة مالياً وشفافة وخاضعة للمساءلة، على الصعيدين المركزي والمحلي.
مؤشرات أداء الأهداف التشغيلية			مؤشرات أداء الأهداف التشغيلية للمديرية/ الوحدة الإدارية	الأهداف التشغيلية للمديرية/ الوحدة الإدارية
السنوي الفعلي %	النصف سنوي الفعلي %	المستهدف		
95%	92%	98%	رفع نسبة المعاملات المالية المجازة من قبل وحدة الرقابة الداخلية المكتملة لشروط الصرف بحيث لا تقل عن نسبة 98%.	تفعيل دور الرقابة الداخلية من خلال تطبيق نظام الرقابة الداخلية رقم (11) لسنة 2015 بشأن ضبط مختلف جوانب العملية المالية والإدارية والفنية والتأكد من سلامة الإجراءات ومتابعتها.
5%	5%	5%	خفض نسبة الملاحظات السلبية الواردة في التقارير المالية والإدارية والفنية التي تصدرها وحدة الرقابة إلى الإدارة العليا بحيث لا تتجاوز نسبتها 5%.	

المسؤولية/ القسم المعني	مخرجات آليات العمل (البرامج، أو المشاريع، أو النشاطات)			تاريخ الإنجاز	آليات العمل (البرامج، أو المشاريع، أو الأنشطة)	أهداف المديرية/ الوحدة الإدارية
	المتحققة في نهاية السنة %	المتحققة في نصف السنة %	المستهدف			
كافة الموظفين	100%	100%	100%	مستمر	تدقيق المعاملات المالية	تفعيل دور الرقابة الداخلية من خلال تطبيق نظام الرقابة الداخليه رقم (11) لسنة 2015 بشأن ضبط مختلف جوانب العملية المالية والإدارية والفنية والتأكد من سلامة الإجراءات ومتابعتها.
كافة الموظفين	95%	95%	95%	دوري	إعداد التقارير المالية والإدارية	
كافة الموظفين	97%	96%	98%	دوري	التدقيق على الموارد البشرية	
كافة الموظفين	95%	94%	95%	دوري	التدقيق على الأنظمة المحوسبة	
كافة الموظفين	98%	96%	99%	دوري	التأكد من سلامة السجلات المالية والإدارية	
كافة الموظفين	93%	90%	95%	دوري	تدقيق ومتابعة عمل لجان المشتريات والعطاءات	
كافة الموظفين	97%	96%	98%	دوري	أجراء عمليات الجرد المفاجأة والدورية على الصندوق، السلف، المستودعات	
كافة الموظفين	80%	80%	80%	دوري	التدقيق على برامج التنمية المحليه وتعزيز الانتاجية*	
كافة الموظفين	80%	80%	80%	دوري	إعداد التقارير الفنية لأعمال المديريات*	*تمت إضافتهما للخطه استناداً لتعديلات نظام الرقابه المعدل.

الملحق رقم(2): نموذج تحديد الأهمية والأولوية للأهداف التشغيلية بالنسبة للأهداف المؤسسية ذات العلاقة<sup>2</sup>

المجموع	المساهمة في تنمية وتأهيل الموارد البشرية وفقاً للخطط والاستراتيجيات الوطنية.	المساهمة في تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين في مختلف المناطق مع التركيز على المناطق الأقل حظاً.	الاستغلال الأمثل للمساعدات المالية والفنية من الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية وفقاً للأولويات التنموية.	ضمان التنسيق والتكامل بين البرامج والمشاريع المختلفة في إطار التخطيط التنموي الشامل على المستويين الوطني والمحلي.	رفع كفاءة الأداء المؤسسي بتطبيق أفضل الممارسات والمعايير في الإدارة وبما ينعكس أثره على الشركاء والمتعاملين مع الوزارة.	تطوير السياسات والبيئة الاقتصادية لتحقيق النمو الشامل والمستدام.	الأهداف التشغيلية للوحدة الأهداف المؤسسية
3					<sup>13</sup>		تفعيل دور الرقابة الداخلية من خلال تطبيق نظام الرقابة الداخلية رقم (11) لسنة 2015 بشأن ضبط مختلف جوانب العملية المالية والإدارية والفنية والتأكد من سلامة الإجراءات ومتابعتها.
3	0	0	0	0	3	0	المجموع

<sup>1</sup> يبين الجدول التالي دلالات الأهمية والأولوية

الأهمية والأولوية		
ترتيب الارتباط	التعريف (استناداً إلى محاور عمل الوزارة، ومهام وواجبات المديرية والوحدات الإدارية)	نوع الارتباط بين الهدف والمخرج المتوقع
3	تحدد الأولوية تبعاً للمهمة أو المديرية المعنية إذا كانت مسؤوليتها بشكل رئيس وأساسي في تقديم المخرج المتوقع (الخدمة).	مباشر (أساسي)
2	تحدد الأولوية تبعاً للمهمة أو المديرية المعنية إذا كانت المسؤولية لتقديم المخرج المتوقع (الخدمة) يعد مسانداً وليس رئيساً.	مساند
1	تحدد الأولوية تبعاً للمهمة أو المديرية المعنية إذا كانت مسؤوليتها غير مباشرة لتقديم المخرج المتوقع (الخدمة).	غير مباشر